

اسم المشروع	تعزيز مشاركة الشباب المدنية والسياسية في مصر
المرحلة	الأولى
رقم المادة	٥
الموضوع التدريبي	مبادئ واليات التعايش والتسامح والتراث التاريخي والتنوع
اعداد	محمد حنفي الشنتناوي

ال  
ت  
ع  
ا  
ي  
ش

## والتسامح

### مقدمة :

تحض كل الديانات على السلم وتدعو إلى تحقيق السلام و تصلي من أجله، و تحمل شعارات على شاكلة " ليكون السلام حليفك"، فالعالم اليوم في حاجة ملحة إلى أن يسود فيه التعايش السلمي و أن تعيش كل الشعوب في سلام بعيدا عن الحروب المسلحة و التفجيرات النووية، و قد اخترع الحكام عبارة التعايش السلمي أو العيش معا في سلام بديلا للحالة الوسطية بين الحرب و السلم، و هذا ربما لكسب الوقت، في حين يرى البعض ان استعمال التعايش السلمي أفضل من الحرب الباردة، من أجل بناء عالم يسوده السلم، و لذا وجب على الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان أن تضع حدا للهول الذي ينزله رؤساء الدول القوية بالشعوب الضعيفة، و حتى الحكام بشعوبهم، إن السبيل إلى العيش في سلام هو محاربة "العدائية" و "التطرف"، و ترسيخ روح "المواطنة"، لكن كيف يقبل طرفان بالتعايش السلمي أو بتعبير أدق، كيف يعيش طرفان معا في سلام، و هناك طرف لا يعترف بحق الطرف الآخر في البقاء و الوجود؟، لأن العيش في سلام يسبقه الحوار، و في الحوار ينبغي أن يكون هناك قبولاً كاملاً بالآخر و استعداد تام للالتقاء معه و من ثم التحوار معه في كل شيء يخطر على البال دون اي شروط أو إملاءات، فلا يرى الواحد منهم أنه أكبر حجما و وزنا من الآخر، إن الحوار لا يشترط إلا الاعتراف بالآخر ككيان مستقل له خصوصياته، و الحرب وحدها لا تعني حسم الصراع، و الجوائز كنموذج فقد خرجت منتصرة و هي تحارب الإرهاب من أجل ان يعيش شعبها في سلام، و تمكنت من استعادة الأمن و الاستقرار من خلال ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، و تعين عليها استلها رسالة أول نوفمبر ١٩٥٤ التي كانت خلاصة فكر سياسي وطني، رأى النور بعد مخاض عسير من أجل أن يَحُلَّ السَّلام و البناء و النِّماء في صفوف الأُمَّة و علاقات شعوبها.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و مبادئ القانون الدولي الإنساني، و ما سبق ذلك من مواثيق دولية، كانت كلها بعد حروب دامية مدمرة خاضعا للعالم، و ممارسات خاطئة ارتكبتها الكثيرون من أصحاب القرار و السلطة، مما دعا المصلحين إلى إعلان تلك المبادئ و تبنيها في الهيئات الدولية، لإيقاف الحروب التي تشنها بعض الدول على الشعوب و ارتكابها أبشع الجرائم في حق البشر، كما حدث في جنوب أفريقيا، و يوغسلافية و البوسنة و الهرسك و كوسوفو، و كذلك الجرائم التي تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني و تمارسها أمريكا و بريطانيا على العراق و أفغانستان، فالسلام و الأمن و الخضوع لحكم القانون الدولي مرتبط بمدى التقدم في تنمية أحاسيس الانتماء و الإخاء الإنساني بين

الشعوب و الأمم و توسيع دائرة القبول و الالتزام بالقواعد و المفاهيم الإنسانية و الأخلاقية و الاجتماعية المشتركة القائمة على روح العدل و الإنصاف و التضامن الإنساني المشترك، و دون ذلك و بقدر القصور في تحقيق تلك الأهداف و المساحات المشتركة تظل القوة و القهر و الصراع سمة العلاقات بين الأمم و الشعوب، و لا يقتصر السلام الشامل على ما يفهم منه الآن من الانسجام بين الدول فحسب، بل يشمل حياة الأفراد بما يحقق لهم من الاستقرار في داخل الدولة و خارجها، فالدولة لا تنال غايتها من الانسجام الدولي إلا إذا تمتع أفرادها بنعمة الأمن و الطمأنينة فيما بينهم، لقد كانت الأديان كلها تنادي بالعيش في سلام، و كان السلام هو التحية التي تبادر بها الشعوب بمختلف لغاتها، و رفعته في شعاراتها أمام الأمم، و لا يسع الحديث هنا عن السلام في الشرائع السماوية ( الإسلام ، المسيحية ، اليهودية و في الأديان الأخرى )، لكن يمكن أن نوجز القول بأن الأصل في التعايش هو السلام الدائم التي دعت إليه هذه الأديان، فبالسلام تتسع دائرة العلاقات الإنسانية بين أفراد الشعوب، و هو المبدأ المنشود في العالم المعاصر، بل في كل عصر ليعيش الناس في امن و استقرار، و لو نظرنا إلى العالم من حولنا لوجدنا عدوانا على السلام على المستويين العربي و العالمي، و الدليل النزاعات التي عاشتها الشعوب في العالم و الحروب المسلحة الدموية، و حتى الحروب الأهلية بين أفراد البلد الواحد ، لعل التفرة العنصرية و الاضطهاد، و عدم توزيع الثروات بشكل عادل سبب كافٍ لقيام النزاعات و الحروب الدولية و الحروب الأهلية، فقد كانت الجماعات البشرية القوية و ما تزال، تجيز لنفسها الاعتداءات من أجل السيطرة على حدود دولة ما، و استغلال مواردها الاقتصادية ( النفط )، من هنا جاء الصراع المسلح الذي أخذ اسم الحرب حسب الموسوعة العسكرية.

## تعريفات

### ■ تعريف السلم والسلام

عرف السلم بأنه عدم وقوع الحرب، و يشترط ألا تحاول دولة ما غزو الدولة الأخرى و لا تقطع عنها أي مورد يضمن حياتها مثل الماء و الكهرباء، لكن السلم يختلف مفهومه من مجتمع لآخر، وفق أوضاعه السياسية و الاجتماعية، و بالنظر إلى التطورات السياسية، بات من الضروري فرض السلم على الجميع داخل الدولة أو خارجها، خاصة الدول التي لا تتوصل إلى نتيجة حاسمة، ليس أثناء الحرب ، بل بعد الحرب، و عبارة العيش في سلام مرادفة للتعايش السلمي، الذي يراد به عودة العلاقات بين دولتين أحدهما كانت مستعمرة الأخرى، و تبقى الدولتان على توافق مهما كانت التقلبات السياسية، فكيف نسمي إذن عودة العلاقات بين الجزائر و فرنسا؟، هل يجب على الجزائري مثلا

أن يتعايش مع دولة حليفة لفرنسا، حتى يصبح التعايش هنا متوازنا متعدد الأطراف، و إن كان الحسم في مثل هذه المسائل يتطلب إجراء استفتاء شعبي، و أن تترك الحرية للشعب أن يقرر، فالسؤال يتجدد طرحه و هو كالتالي : هل تستطيع دولة مستقلة لكنها غير مستقرة أمنيا ( استمرار العمليات الإرهابية) أن تتجح في فرض سلم خارجي شامل؟ ويمكن أن نبسط السؤال بلصيغة التالية: كيف تبسط دول ما السلم لدولة أخرى محتلة، وهي غير مستقرة أمنيا، أي أنها عاشت مأساة وطنية ومهددة بحرب أهلية.

و السلم يقابله التطرف، و هذا المصطلح يأتي مقابل الاعتدال و الاتزان، و هو يعني المبالغة في التشدد الزائد عن اللزوم، مع رفض للتراجع و الاعتراف بالخطأ، حيث يقود إلى أعمال عنف، و ظاهرة التطرف التي يعاني منها العالم اليوم لها جذور تاريخية و مظاهر متعددة، ، تميزت في بدايتها بالتزمت الفكري الديني السياسي ثم اتخذ أنصاره مواقف عدائية و في الأخير بإعلان الحرب و تخريب المؤسسات و إسقاط الحكومات، و ك انت الخلافات المذهبية ( الشيعة و السنة) و العرقية (العرب و الأمازيغ) قد شكلت قوى مضادة، دون أن ننسى الحركات و الأحزاب الدينية و السياسية ذات الأصول السلفية مثل ( الهجرة و التكفير و الجهاد الإسلامي ) فإنها تلتقي جميعا في برامجها الفكرية المتطرفة، و هذا راجع إلى ضحالة في الفكر و قصور في الفهم في كثير من المسائل التي تتعلق بالتجديد و التطور و الحداثة، و ساقط أصحابها إلى غربة فكرية، كما أن تكفير الآخرين و استباحة دمائهم، و التمييز بالعنف، كما يعود سبب التطرف إلى فساد الحكام و الحُكم و طغيانهم و استبدادهم، و معرفة أسباب التطرف و العنف تتطلب تظافر جهود العديد من الباحثين المختصين في علم النفس و الاجتماع، و علم الأديان، لأن الظاهرة متشابكة و متداخلة، ولأن الإسلام يحذر من التطرف، يقول أهل الاختصاص أن الحروب الأهلية أكثر دمارا و خرابا من الحروب الدولية، خاصة و أن مشاكل الجوار و التعاون أو التعايش أصبحت لا تقبل حلا، و لذا إطالة فترة السلم يتطلب توفر الانسجام بين الجميع داخل و خارج الدول على السواء، و تتطلب مزيدا من التسامح، يقول أحد المفكرين و هو رجل قانون : " إن السلم عملية بناء مستمرة"، و هذا يعني أن السلم لا يعرني الهدنة، فالسلم يحتاج إلى وقاية، و وقايته تأتي عن طريق العدالة الاجتماعية، أي بتلبية الحاجات و المطالب و بتنمية الثروة و تطويرها ، مادامت هناك دولة مستقلة تتمتع بالسيادة المطلقة.

أما السلام مصدره كلمة سلِم، و هي كلمة عامة في كل زمان و في كل مكان و لكل إنسان، و معناها أنه بيني و بينك المحبة و الطمأنينة و الأمن، و السلام ذكرت في القرآن مع ما يشق منها أكثر من ٨٠ آية في مناسبات مختلفة، و

بمعانيها المختلفة بحسب المواقف و الموضوعات، كما ذكر القرآن كلمة السلام ٤٢ مرة، و السلام في العلاقات الدولية، أي علاقة دولة بأخرى هو الأصل و لا يجنح للحرب إلا في حالة الضرورة و الدفاع عن النفس و حماية الدولة و النظام، ولهذا يرى الكثيرون أنه ينبغي أن يكون لهذه الدولة جيش قوي يحمي حدود تلك الدولة، و أن يكون على جاهزية و يقظة دائمتين و هو يواجه الإرهاب و الجريمة المنظمة، و التأقلم مع كل الظروف، و خاصة ظروف الصحراء، لأن الأسلحة مهما بلغت من تطور، يبقى العنصر البشري الطرف الأساسي في أي حرب، و حسمها لا يكون إلى بقدره المقاتلين على التأقلم مع ظروف ساحات المعارك و خاصة المعارك الصحراوية، سؤال يلح على الطرح، ما الذي تأتي به الحرب، سواء كانت دولية أو حرب أهلية و ماهي صورتها في الوعي و المتخيل الإنساني؟، ففي العالم العربي اليوم تقاتل رهيبا، لدرجة أن الأمم المتحدة و منظمات حقوق الإنسان اعتبرته فعلا وحشيا بل جريمة يعاقب عليها القانون الدولي، و لا يغيب هنا أن نقول أن صنّاع الموت عادة ما يتلذذون بقتل شخص يعارضهم، عكس الإنسان العاقل فهو يرى التقاتل بين ابناء الوطن الواحد ( النظام و الفيس ) إخفاقا شاملا للدولة و للسلطة، و للعامّة و للنخبة، ذلك أن مجتمعا حريصا على استمراريته في الحياة ، و يطمح إلى مستقبل واعد لا يقبل أن يرى دمه يسفك بشكل يومي، فالمتعارف عليه أن الشعب يحارب جنبا إلى جنب ضد عدو خارجي يهدد وجوده، لكن يحدث العكس و حين يحارب أفرادها بعضهم بعضا، أليست الحرب الأهلية انتحار جماعي؟، أرادت جماعة من وراء البحار أن تدفع بهذا الشعب إلى الموت، يمكن الإشارة أن تحقيق دولة موحدة ليس بالضرورة أن يكون بالقوة، و إنما بالتعايش السلمي في إطار احترام حقوق الآخر و عدم التدخل في شؤونه الداخلية.

كما أن وقاية السلم تكون بنزع السلاح و التصدي للانقلابات السياسية في العالم، فقد أخفق الخبراء في مؤتمرات عديدة حول نزع السلاح و لم يتوصلوا إلى حلول للتهدئة من حدة النزاعات و الخصومة فيما بين الدول، و لم يتحقق مشروع إنشاء نظام دولي سلمي يتضمن نزع السلاح و إقرار الأمن الدولي، و انقسم الفريق إلى جانبين : جانب يرى أنه يجب توفير الأمن أولا، و الجانب الثاني قال أنه ينبغي نزع السلاح أولا حتى يستتب الأمن، كون الحرب أهلية كانت أم خارجية هي نوع من الوباء الاجتماعي مهما كانت مبرراتها و وسائلها، لأن الإنسان هو الذي يقتل لا السيف أو المدفع أو القنبلة النووية، و الأسلحة ماهي إلا أدوات القتل، و قد أكد خبراء الحرب و السياسة أن الروح العدوانية لدولة من الدول لا تتعلق بأهمية تسليحه ا أو بمجرد التهديد باستخدام سلاحها، فأسباب العدوان داخلية ترتكز على الدعاية و الإعلام، و التكيف التقني ، أي البنى الفوقية ( السيكلوجية و الإيديولوجية) و حتى الدينية ، و نشير هنا أن

كل الديانات تحض على السلم وتدعو إلى تحقيق السلام و تصلي من أجله، و تحمل شعارات على شاكلة : " ليكن السلام حليفك"، و لهذا فالإرهاب منبوذ، لأنه يجعل المجتمعات تعيش في اشد حالات الذعر و الخوف و الرعب، و هو الذي مارسه الثورة الفرنسية و يدخل في حكمه الاغتيالات، في حين نجد أن الصراع السلمي التوافقي هو صراع تدافع حضاري ببناء يحقق الإصلاح، و يدفع إلى الارتقاء و التقدم.

ويقول خبراء الحرب أن معركة السلام ليست سهلة و بالدرجة التي يتصورها السياسيون، فثمة قوى لا تقبل السلام إلا بشروط، أولها مسخ هوية الدولة الأصلية و استبدالها بهوية دولة أخرى، مثلما حدث بين الجزائر و فرنسا التي أرادت أن تكون الجزائر فرنسية و أن تتنازل الجزائر عن ماضيها، بل تقدم تنازلات حول العديد من المسائل ( تجريم الاستعمار)، و لعل مطلب السلام ناجم عن تطور أسلحة الدمار التي تستعملها الدول القوية، و التي حولت النساء و الأطفال و الشيوخ و حتى الجيوش المقتلة إلى جثث، و أصبح السب اق نحو التسليح المادة الخام التي تتسابق إليها الدول، و بالعودة إلى قرون مضت نرى أن البشرية عرفت منذ ظهورها المذابح و المجازر من أجل البقاء، غاب فيها صوت العقل، و سجلت خسائر كثيرة، فكان على الدول و الحكومات أن تعقد مؤتمرا للسلام، كانت المؤتمرات العالمية للسلام عبارة عن اجتماعات دولية لتعزيز السلام تُعقد في عواصم أوروبية مختلفة في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، أول مؤتمر سلام عقد في لندن عام ١٨٣٤، بينما عُقد أول مؤتمر يحمل رسمياً اسم "مؤتمر السلام العالمي" كان في باريس عام ١٨٨٩، ثم المؤتمر الثالث في روما عام ١٨٩١، حيث أسس ناشط السلام والبرلماني الدنماركي فردريك باير (١٨٣٧-١٩٢٢) المكتب الدائم للسلام الدولي (PIPB)، وهو منظمة مركزية لمجموعات السلام تدعو لنزع السلاح واللجوء لمحاكم العدل الدولية والتحكيم الإلزامي لفض النزاعات بين الدول، ثم يأتي مؤتمر باريس لنزع السلاح الذي انعقد في الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٢٠، وها قد مضت تسع و تسعون سنة على انعقاد هذا المؤتمر، الذي واجه صعوبات، بحيث لم يتم الاتفاق بين المؤتمرين من عسكريين و خبراء سياسيين على تعريف ملائم لمفهوم الجندي، بعدما تغطت أوروبا بوحدات الميليشيا، فكان الإخفاق، لأن الجميع لم يكونوا على اتفاق على نقطتين أساسيتين هما: البدء بنزع السلاح أو بموضوع نظام الأمن، فكان رأي البعض أن استتباب الأمن مرهون بنزع السلاح، و كان الرأي الآخر بالنقيض، خاصة الدول التي كانت ترفض فكرة إجراء تفتيش أجنبي فوق أراضيها. و لما تبين أنه يستحيل الوصول إلى نتيجة اتفق المؤتمرين على مشروع إصدار ميثاق يوقع عليه جميع من شاركوا في المؤتمر، فكان ميثاق كيللوغ بريان، الذي يندد بالحرب و طالب بتسوية الخلافات بودية، و التعهد بالامتناع عن

الحرب في العلاقات الدولية، و كان المؤتمر قد باءت نتائج ه بالفشل لغياب الوسائل اللازمة لتنفيذه، و أغلق الحوار حوله من جديد، بعدما أضيفت له سلسلة من الموثائق الثنائية لعدم الاعتداء على الآخر، لاسيما الميثاق الذي أبرم بين هتلر و ستالين الذي بني على خداع و خيانة، و رغم إعادة إحياء مؤتمر باريس على شواطئ بحيرة ليمان ، كان ذلك بعد حادثة القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما، يرى صاحب التقرير أن فشل مؤتمر نزع السلاح ( باريس ) سببه أن كل طرف يحاول أن يستدرج الطرف الآخر للتخلي عن أفضل أسلحته، بينما هو يحافظ على أسلحته الخاصة، و كما يقال الحرب حيلة، و لا توجد نية صافية في التفاوض، و كل طرف يسعى لاستعمال السبل "الماكيفيلية" في إقناع الطرف الآخر و إلحاق به الخسارة ، فيما يرى آخرون أن الأسلحة ليست وحدها تمثل قوة دولة ما، فقد كانت الولايات المتحدة الوحيدة التي تملك السلاح الذري ولكنها لم تستعمله، و لذا فالمسألة تتعلق بالدعاية و الإعلام الذي يعتبر أقوى سلاح لإرهاب الدول، ثم البنى الفوقية السيكولوجية و الإيديولوجية.

و لعل رفض الولايات استعمالها السلاح الذري أو النووي أو تأجيله، وفق الدراسات يعود إلى رغبتها في أن تكون عضوا في رابطة للدول من أجل تأمين مبدأ أساسي للعدل و السلام، تبين ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون على هامش مأدبة أقامتها رابطة فرض السلام في ٢٧ مايو ١٩١٦ ، و لم يزل خطاب ولسون الذي ألقاه في ٠١ يناير ١٩١٨ فصل فيه شروط السلام و وضعها في ١٤ نقطة ، من اجل الحفاظ على الهدوء و الاستقرار، فيما راح نيلسون أحد أعضاء الوفد البريطاني لمؤتمر باريس للسلام يعلن تدمره من اجتماعات ولسون و الزعيم الفرنسي جورج كليمنصو لتقسيم آسيا الصغرى و كأنهم يقطعون كعكة، إن مداوات مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ بينت كيف تؤدي الخلافات حول تقرير المصير إلى حروب جديدة، و هذا للرد على الرئيس الأم ريكي الذي أراد أن يكون تقرير المصير لبعض الشعوب التي ترضى عنها أمريكا مثل الشعوب النمساوية الهنجرية التي كما يقول لها مكانة بين الأمم، كان ولسون يرغب في أن يراها آمنة مستقرة و أن تمنح فرصتها الكاملة في نهضة مستقلة.

### ➤ مفهوم التسامح والتعايش السلمي

هناك العديده من المفاهيم المتداولة اليوم التي تحتاج الى تحديد دقيق لمعانيها ومدلولاته وذلك لان استخدام هذه المفاهيم بلا ضبط المعنى الحقيقي لها يساهم في تشويه هذا المفهوم على مستوى المضمون، كما انه يجعله عرضة للتوظيف الايديولوجي المتعسف، لذلك فان تحديد معنى المفاهيم المتداولة يساهم في خلق الوعي الاجتماعي السليم بها. ومن هذه المفاهيم التي تحتاج الى تحديد معناها الدقيق وضبط مضمونها الفلسفي والاخلاقي والاجتماعي، مفهوم

التسامح حيث ان هذا المفهوم متداول اليوم في كل البيئات الايديولوجية، ويتم التعامل مع هذا المفهوم ولوازمه الثقافية والسياسية باعتباره ثابتة من ثوابت المجتمعات المتقدمة لذلك، وبعيداً عن المضاربات الفكرية والتوظيفات الايديولوجية المتعسفة، نحن بحاجة الى ضبط المعنى الجوهرى لهذا المفهوم وتحديد مضمونه وجذوره الفلسفية والمعرفية وبيان موقعه في سلم القيم والمبادئ الاجتماعية

تجمع قواميس اللغة ومعاجم الفلسفة والسياسة والتي تقدم مفهوم التسامح بمعناه الأخلاقي على انه- موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير، سواء كانت مواقفه مخالفة للأخر اي الاعتراف بالتعدد والاختلاف وتجنب اصدار احكام تقصي الاخر. بمعنى آخر التسامح هو احترام الموقف المخالف

وظل المفهوم من حيث نشأته بوصفه مفهوماً مقترنا بمحاولة تقريب المسافة بين المذاهب الدينية المتصارعة التي ترتب على تصارعها، والتعصب لكل منها، حروب دينية مدمرة، وأشكال اضطهاد غير انسانية، ظلت تعانيها اوروبا لوقت طويل. ولذلك بقي مفهوم التسامح دائراً في الدائرة الدينية بالدرجة الاولى، مقترنا بالنزعة العقلانية التي سعت الى وضع الافكار والمعتقدات والمسلمات القديمة موضع المساءلة، وذلك في نوع من اعادة الاعتبار الى العقل ومنحه المكانة الاولى في المعرفة وصياغة القيم الفكرية على السواء

وعندما انتقل المفهوم الى الثقافة العربية مع اواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ظل دائراً في الافق نفسه، وظلت الصراعات الطائفية التي ادت الى حروب اهلية، هي الاصل في نقل المفهوم والدافع التكويني الى صياغة او اعادة انتاجه عربياً

ولم تستخدم الثقافة العربية كلمة التسامح التي نستخدمها في هذه السنوات مقابل كلمة التعصب وانما استخدمت كلمة التساهل مقابلاً لمفردتي Tolerance و Tolerant ، اللتين لا فارق كبيراً بينهما، وتدلان في سياقهما الثقافي الذي ينقل عنه على الكيفية التي تعامل بها المرء مع كل ما لا يوافق عليه، فلا يعاديه لمجرد اختلافه وانما يتقبله بوصفه لازمة من لوازم الحرية التي يقوم بها معنى المواطنة في الدولة المدنية الحديثة، ولكن الترجمة السابقة المستخدمة الآن لم تستمر طويلاً، فقد اثر عليها اللاحقون ترجمة الاصل الاجنبي المتحد في الانكليزية والفرنسية وغيرهما من اللغات الاوروبية الحديثة بكلمة التسامح التي شاعت ترجمتها اليوم، واغلب الظن ان السبب في ذلك يرجع الى ان



الجزر اللغوي للترجمة العربية (سمح) يقترب من الدلالة الاجنبية، ويرتبط بمعاني العطاء والرحابة والصفح ولين الجانب والتساهل على السواء

### ➤ ثانياً: الدلالة التاريخية للمفهوم

تؤكد دلالات مفهوم التسامح الشائعة والمعاصرة معاني اوسع بكثير من المعنى الديني المحدد الذي ارتبطت به في أصل نشأتها. وكان ذلك في موازاة انتقالها من الافق الدلالي الديني الى الافق المدني وارتباطها في الافق الاخير بلعديد من الدوائر المتشابهة اجتماعياً وثقافياً وسياسياً وابداعياً . والنتيجة ان اصبحت دلالات التسامح قرينة حق المغايرة والاختلاف بوصفه حقاً اساسياً من حقوق الانسان، وحقيقة راسخة من حقائق الوجود في كل مجاليه، واصبحت دلالات التسامح أكثر اتساعاً في مجالات ممارستها وأكثر تنوعاً في توازي دلالاتها، خصوصاً تلك التي تشير الى تقبل وجود الآخر المختلف ومجادلته بالتي هي أحسن، والانطلاق في المجادلة من مبدأ المساواة الذي لا يرى (الأخر) أدنى او اقل، لأنه (أخر) مختلف او مغاير

لكن المفهوم تغيرت دلالاته تغيراً تدريجياً وكان لابد ان يحدث ذلك مع شيوع الافكار الديمقراطية في موازاة شعارات الثورة الفرنسية التي رفعت ثلوث الحرية والمساواة والعدالة والتكافؤ . وكانت النتيجة ان تحولت ثنائية التراتب الى ثنائية التكافؤ في الصياغة التصورية للمفهوم واقتترانه بعد توسيع دلالاته واكتسابه دلالات جديدة

كان العديد من مفكري التنوير العربي قد فهموا الكثير من الابعاد الايجابية للمفهوم، فأكدوا ضرورة الدولة المدنية بوصفها الفضاء الذي يعيش فيه التسامح ويتزايد، بل يجد من يصونه ويرعاه ويحميه داخل منظومة حقوق الانسان المعترف بها في الدولة المدنية. وترتبط بهذا التأكيد فكرتان متلازمتان في تفكيرهم:

اولهما: - انه لا وجود للتسامح الا مع تقبل مبدأ الحرية وممارسته في كل مجالاتها وفي كل مستوياتها ومعانيها.

ثانيهما:- الايمان اللامحدود بقدرة العقل على الوصول الى المعرفة بذاته وقدرته النهائية على تطورها الى مدى لا يحده حد والايمان بالعقل يعني الايمان بالعلم الذي يتبادل معه الوضع والمكانة فيغدو كلاهما وسيلة لقرينة ودعم له في صعود سلم التقدم الذي لا نهاية له او حاجز، اعني التقدم الذي لا يمكن ان يتحقق الا بالخطوة الاولى التي تقترن فيها استنارة المجتمع بأنوار العقل التي يقضي على ظلمات الجهل، ويناقض فيها التسامح التعصب الى ان يقضي

عليه فيحل الانفتاح محل الانغلاق، وقبول الاختلاف محل رفضه، وتستبدل ثقافة العلم بالخرافة، والعقل بالنقل، ومن ثم التقدم بالتخلف.

هكذا تباعد مفهوم التسامح عن الدائرة الدلالية التي تقترب بالتراتب وتمركز في الدائرة الدلالية المحيطة بمركز المساواة والتكافؤ، وأصبح التسامح قرين التقبل الايجابي للاختلاف . والايان بالحضور الطبيعي للمغايرة على مستوى الفرد والجماعة والمجتمعات على السواء. ويعني ذلك مجادلة الآخر بالحسنى في مدى الاختلاف الفردي دون تخل عن الايمان بالمساواة والتكافؤ، وانه ما من طرف على خطأ مطلق او على حق مطلق، كما يعني محاوره افراد الجماعة بعضهم بعضاً دون تعال من فئة او تمييز ضد اخرى على اي اساس او من اي منطلق. ويعني اخيراً الحوار الخلاق بين الثقافات والحضارات من المنظور الانساني القائم على ثراء التنوع البشري المقترن بالتنوع والمغايرة والاختلاف، وذلك من منظور يرد مستقبل البشرية الى الاعتماد المتبادل بين دولهما، خصوصاً في المشكلات التي لا يمكن ان تنهض بها دولة واحدة مهما بلغت قوتها، او ثراؤها، واطرف الى ذلك منظور احلال الحوار محل الصراع، والتعاون محل الانانية، وحوار الحضارات والمجتمعات محل تسامحها، بلا فارق في مدى القضاء على التعصب والاستغلال والتمييز، فذلك وحده هو السبيل الى مستقبل أفضل للبشرية.

ان فكرة التسامح، تعني القدرة على تحمل الرأي الاخر، والصبر على اشياء لا يحبها الانسان ولا يرغب فيها بل يعدها احياناً مناقضة لمنظومته الفكرية والأخلاقية، وذلك ان قبول مبدأ التسامح وفكرة التعايش يعني تجاوز سبل الانقسام الذي يقوم على اساس الدم او الرابطة القومية او الدين او الطائفة او العشيرة او غيرها من الناحيتين النظرية والأخلاقية على اقل تقدير

ومبدأ التسامح يعني التعايش على نحو مختلف، سواء بممارسة حق التعبير عن الرأي او حق الاعتقاد او حق التنظيم او الحق في المشاركة السياسية، وهي المحور في فكرة حقوق الانسان التي تطورت منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وقبلها الدستور الامريكي عام ١٧٧٦، وذلك بتأكيد حق كل فرد بان لا يكون هناك قيد حريته إذا احترم حريات الآخرين وحقوقهم ولم يعتد عليها.

ان قبول التعايش والتسامح يعني الموافقة على ما هو مشترك حتى وان كان في نظر الآخر غير اخلاقي او ربما أقرب الى فكر الشر ان لم يكن شراً بالفعل. وبهذا المعنى فان مبدأ التسامح هو فكرة اخلاقية ذات بعد سياسي وفكري ازاء

المعتقدات والأفعال والممارسات، ونقيض فكرة التسامح هو اللا تسامح، أي التعصب والعنف ومحاولة فرض الرأي ولو بالقوة.

ان التعايش يعني التعلم للعيش المشترك، والقبول بالتنوع، بما يضمن وجود علاقة إيجابية مع الآخر . فلقد عرّفت هوياتنا العلاقة مع الآخر، فعندما تكون العلاقات إيجابية وعلى قدم المساواة معه، فإن ذلك سوف يعزز الكرامة والحرية والاستقلال، وعندما تكون العلاقات سلبية ومدمرة فإن ذلك سيقوّض الكرامة الإنسانية وقيمتنا الذاتية . وهذا ينطبق على الفرد والجماعة والعلاقات بين الدول، فبعد أن شهدنا حربين عالميتين وحروباً لا حصر لها من الدمار والإبادة الجماعية، صارت مسألة تعزيز التعايش على جميع المستويات أمراً ملحاً للقرن الواحد والعشرين.

وبما ان الحاجة تدعو اليوم لمواجهة ما يتصف به عصرنا من مواقف وسلوكيات تميل الى التطرف وتمارس العنف - كما فترات عديدة من التاريخ البشري - الى بعث الحياة في القيم الانسانية السامية وخصابها ونشرها، فقد يكون من المناسب التدقيق في مفهوم التسامح الذي ينتمي اصلاً الى سجل الفضائل ومكارم الاخلاق التي تمتدح في سلوك الشخص وينصح بالتحلي بها، وذلك بطرح العلاقة بين التسامح وكل من الدين والايديولوجيا والسياسة والفلسفة.

## التعايش السلمي وواد التعصب والتطرف ونشر التسامح

إن السلم والاستقرار لا يقومان على القمع والمذابح والحروب الواسعة والحروب الأهلية والاعتقالات التي تطال السياسيين والنقابيين ورجال الفكر، ولأن السلم وحده يحقق القيمة الإنسانية للفرد وللجماعة وللدولة، فالعربي إنسان والعجمي إنسان والأبيض إنسان والأسود إنسان والحاكم إنسان والمحكوم إنسان، فهم إذا سواسية كأسنان المشط، فما أحوج العالم اليوم إلى السلام؟ وهذا يستوجب معرفة الأسباب المتعارضة مع السلام وكيف يمكن إلغاؤها، من أجل العيش في مناخ يسوده الأمن والاستقرار والطمأنينة، كما أن السلام وحده كاف لضمان حرية الشعوب في كل مجالات الحياة لاسيما حريتهم العقائدية، فلا إكراه في الدين، إذ يمكن أن يتعايش المسيحي مع المسلم، والمسلم مع المسيحي، وحتى اليهودي المتدين، والسلام يشترط الابتعاد عن التعصب والتطرف فكري كان أو ديني، أو ثقافي أو سياسي، أي تسهيل ذلك لكل معتنق لدين ( حرية العقيدة) أو لحزب (التعددية السياسية) أو رأي ( حرية الرأي ) بدون إكراه أو إرهاب أو إقصاء أو إغراء، وبخصوص هذه الأخيرة حرية الرأي، فحقوق الإنسان أعطت للفرد التعبير عن رأيه بالطريقة التي يراها، باعتبارها وسيلة للفكر، دون أن يكون متبعاً لغيره، كما أعطته حق الاختلاف ( المعارضة) مع الدولة والسلطة، فالاختلاف والخلاف في السياسة مثلاً قديم، يعود إلى موت الرسول (ص) يوم اجتمع الصحابة في موقعة السقيفة لاختيار الخليفة، ومن هنا نشأت العدائية بين الأفراد والجماعات.

قد يتساءل قائل من أين تأتي العدائية؟ وهل يتوجب علينا أن ننظر إلى العمل العدائي فقط؟ وكيف نعالجها كظاهرة اجتماعية؟ أو التخفيف على الأقل من حدتها؟ والحقيقة أن العدائية لا تكون بين دولة ودولة أخرى، وإنما قد تتولد بين النظام والشعب لأسباب عديدة تتعلق باختلاف في الأفكار والمواقف، والرؤى والسياسة وقد تتولد العدائية عن رفض الشعب لتوجهات السلطة، أو الدعوة إلى تغيير النظام، مثلما حدث في تونس وليبيا ومصر والعراق، انتهت بإسقاط الأنظمة، أو ما نسميه بالربيع العربي، والعدائية كما عرفها علم النفس الاجتماعي تظهر عن التعصب في الرأي والفكر، كما تستخدم للدلالة على وجود مجموعة من التصرفات السلبية تنتهجها جماعة ما، قد تتمثل في حكم بالإعدام ظلماً، التحامل على الغير، أو اغتيال شخص ما، أو إبعاده عن السلطة دون وجه حق، تجويع شعب عن طريق رفع الأسعار واحتكار السلع، تزوير الانتخابات، احتكار السلطة، يشعر الإنسان أنه يعيش في عالم مأزوم، يقيد حريته، ويجعل منه مواطناً مستهلكاً فقط، لدرجة أنه يتصور أو يُخَيَّلُ له أن هذا العالم غير قادر حتى اليوم على الاقتراب من حقيقة أن التقدم والنهضة والخروج من نفق التخلف مرتبط بالحرية وبالوعي، وبوجود بشر يتحركون في

فضاءات مجتمعهم بلا خوف من سلطة فاسدة، أو إرهاب أو إقصاء أو أي تهديد يتسلط على أرزاقهم وحقوقهم وكراماتهم من قبل أطراف بعينها و لمصلحة أفكار وإيديولوجيات محددة، و الأمثلة كثيرة و متنوعة، فمن الصعوبة إذن تحليل كل ظاهرة على حدا، لأنها تصرف اجتماعي تقوم به جماعة تحمل نزعة تدميرية، فنقوم بأعمال عدائية، فيحدث الإحباط، و قد يؤدي هذا الإحباط بجماعة ما إلى تكوين هوية اجتماعية موازية و قد تشكل ميليشيات مسلحة، كما أن هذا الإحباط قد يدفع بالشعب نفسه ( الجماهير) إلى تبني العنف، و الخروج إلى الشارع، و ما يتبعه من تخريب و حرق للممتلكات و قتل للأرواح.

### المواطنة والديمقراطية

لقد صاغت المنظمة الدولية مفهوم "المواطنة" من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و ذلك في إطار التحول الديمقراطي الذي يعتبر وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية، فإذا عملنا بالمقولة الشهيرة : " أعط ما لقيصر لقيصر و ما لله لله"، فالمواطنة تعني أن هناك حقوق للدولة و هناك حقوق للوطن علينا أن نؤديها، فهي علاقة تبدأ بين الفرد و دولته، و لذا ربط الحقوقيون دولة المواطنة بحقوق الإنسان في العيش في سلام، و المشاركة في الحكم من خلال العملية الديمقراطية، و المواطنة في المفهوم المعاصر تعني التعبير عن علاقة الفرد بدولته، تلك العلاقة التي يحكمها دستور الدولة و القوانين الصادرة عن سلطتها التشريعية لتنظيم تلك العلاقة، بتحديد حقوق الأفراد، و كيفية التمتع بها، و دور السلطة داخل الدولة في حماية هذه الحقوق، فالمواطنة إذن تعني أن جميع أبناء الوطن يعيشون فوق ترابه سواسية، بدون أدنى تمييز، يشعر فيها المواطن بالانتماء و الولاء للوطن، و تأتي المواطنة من خلال وعي المواطن بأنه حرٌ في بلاده و ليس مجرد مقيم يخضع لنظام م عين، دون أن يشارك في صنع القرارات، و تقوم المواطنة على عناصر ثلاثة هي : ( الحوار، التسامح و السلام )، و لا يتحقق السلام إلا بتوفر هذين العنصرين و تطبيقهما في الواقع، حتى لا يبقى مجرد فكرة، ولذلك فإن الحديث عن ثقافة الحوار و عن الحوار بين الأديان و التقارب بين الثقافات لم يعد ترفاً فكرياً، بل هو رهان جديد للعصر المتحضر والمستنير، و يرى بع الباحثين أن المواطنة تقوم على ثلاث قيم هي: الحرية، المساواة و المشاركة، و هي تمثل معا المحاور الرئيسية لضمان الخير العام للبشر، و إقامة العدالة و حقوق الإنسان، من خلال عقد اجتماعي بين المواطن و الكيان السياسي التابع له، فيما يرى محللون أن القيمة الثالثة و هي المشاركة هي المضمون الحقيقي للمواطنة، أين يسهم المواطن في صنع القرارات التي تؤثر في

حياته بشكل مباشر، و هذه المشاركة لا تتحقق إلا من خلال اللامركزية في الإدارة العامة، و تشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني و استقلالها الذاتي.

كما أن الديمقراطية من وجهة نظر منظري المواطنة ضرورية لممارسة المواطنة، و لذا فإن الأنظمة الدكتاتورية المستبدة تضرب في العمق قيم المواطنة عرض الحائط، و يتم ذلك عن طريق تزوير الانتخابات، و تقييد حرية التعبير و الرأي و المعارضة، ناهيك عن ألوان الفساد و المحسوبية، من هذا المنطلق الفكري يجب أن لا يكون الآخر كابوسا مريعا ، بل بالعكس يجب أن يصبح حافزاً للحوار و التفاهم، لأن الفكر الديمقراطي يفترض الحوار و التفتح و نبذ الفكر التسلطي، كما أن الحديث عن التسامح يتيح العيش مع الجماعة و التعاطي مع الآخرين ، مع إعطائهم حق التعبير و حرية الفكر و الاعتقاد، و لا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان، بمعنى أن لا تمارس الدولة أو السلطة إن صح القول الإقصاء و التهميش و التمييز تجاه المواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، باعتبارها مؤسسة جامعة لكل المواطنين، و تحفظ على المواطن حقوقه المختلفة، و تعترف بالتنوع الثقافي، و اللغوي و الإيديولوجي و السياسي، بما يحقق لحملة النسيج الاجتماعي للمجتمع، و يؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع ، و هذا لا يتحقق إلا بالحوار، و في الأطر الديمقراطية، كطريقة حياة و رؤية، فالأمة اليوم مطالبة بتجديد خطابها، لا هو خطاب سياسي، و لا هو خطاب ديني بل خطاب اجتماعي ، أي خطاب الكم الأكبر من البشر في المجتمع، فهو إذن خطاب مجتمع بأسره.

و إذا نظرنا إلى جانب علم النفس الاجتماعي، فعلماء النفس و الاجتماع يركزون في بحوثهم على العلاقات بين الأجيال، أي جيل الأبناء و جيل الآباء و الحفاظ على الممتلكات الروحية التي صنعت مجد الآباء و فخرهم حين يسلمون المشعل حتى يثبتن الجيل الجديد، و لا يتكلم بلغة الحرق و الانتحار الجماعي عبر قوارب الموت، شريطة ألا يكون كبش الفداء من أجل أن يحتفظ الجيل القديم بسلطته و نفوذه، فالمسألة حسب الخبراء اجتماعية أكثر منها سياسية، فلا يمكن العيش في سلام إلا إذا توفر شرط أساسي و هو تحقيق "المواطنة" كما أسلفنا للقضاء على كل أشكال العنف، و سد يور الكراهية.

ولقد تلاعبت الدول العظمى ل يس بشعوب العالم الثالث وحده، و إنما بمصير الشعوب كلها، و ما لحقها من دمار سياسي، اقتصادي، و اجتماعي، و فكري و ثقافي، و فشلت كل النظريات، لأن "حامي العالم حراميه" و هو الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الموساد..، من المفارقات طبعاً أن نقرأ عن نهاية الحرب الباردة التي تحدث عنها زعماء

حلف الناتو و وارسو ، الذين يمثلون ٢٢ دولة وقعت على معاهدة نزع الأسلحة، و التكيف مع التغيرات الكبرى التي شهدتها العالم على الأصعدة الإيديولوجية و السياسية و الاقتصادية، و ما أحدثته الثورات من خلل في الميزان الدولي بالعالمي، بدءً من ثورة إيران الإسلامية، التي أسفرت عن تصاعد التنافس في مجال التسليح النووي، دفع بالولايات المتحدة منذ الرئيس ريغن إلى تغيير مواقفها و إعادة حساباتها من جديد، دون أن ننسى حرب المياه، و حرب النجوم. الحرب الباردة لم تنته، و إنما اتخذت لها شكلا جديدا، تطورت و حلت محلها الحرب الساخنة، هذه الحرب اتخذت لها مساراً معاكساً، حيث حركت ملفات عديدة ( الملف السوري، اليمني و الفلسطيني )، و الذين يقودون هذه الحرب يريدون إعادة رسم خريطة العام الـ: ٢٠٢٠ الذي يعتبر عام إسكات السلاح و الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي دولة ما و استقلالها السياسي، بل تؤكد أن أيًا من الأسلحة لن تستخدم مطلقاً، و سيكون الحس الديمقراطي البديل لإعطاء حرية الفكر و الممارسة السياسية، عن طريق الحوار الوطني، هذه الحملة التي تقودها مجموعة العقلاء في الإتحاد الأوروبي، تقول أنه بحلول ٢٠٢٠ سيكون العالم عالم بلا حرب ..، نشيد هنا بالدور الفعال الذي تقوم به الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي من أجل استتباب الأمن و السلم، رغم النزاعات التي تبرز هنا وهناك من حين إلى آخر، وفي ظل تداعيات المعارك و إرهابات الوصايا الدولية، هل يمكن القضاء على كل التوترات، في الوقت الذي ما تزال السياسات الخارجية للدول قائمة دون تغيير؟، ليس تجاه العالم الثالث فقط و إنما تجاه العالم الإسلامي على الخصوص، فقد ظل الموقف الأمريكي قائماً للقضاء على الإسلام و الهوية الإسلامية من خلال جعل القدس الشريف عاصمة إسرائيل، و بالتالي فالصراعات المسلحة أو التهديد بها ستزيد من حدتها، و لن يكون هناك إسكات للسلاح، و هذا يعني أن العالم سيستقبل ٢٠٢٠ على صوت أسلحة جديدة، (أسلحة روسية، إيرانية).

فمهما كان الصراع شرق شرق و شمال جنوب، فالصراع في الحقيقة لم يعد مقتصرًا فقط على قوى دولية متناحرة من أجل الهيمنة، خاصة و أن العلاقات بين الدول القوية تميزت بين الصعود و الهبوط..، و إنما هو صراع داخلي، و لعل أفضل مثال هو الحروب الأهلية القائمة على أساس طائفي خاصة بين الشيعة و السنة في العديد من مناطق العالم الإسلامي في لبنان و العراق و إيران، و في سوريا و اليمن، بتواطؤ الأنظمة من أجل تنفيذ أجندات أجنبية، استعمل فيها السلاح، دون الحديث عن الحرب بين الإسلام و المسيحية، و طالما هناك صدام حضارات، و هناك تضامن مع إسرائيل ضد العدو المشترك أي العالم الإسلامي، أي أن المساندة الأميركية اللا مشروطة لإسرائيل متأصلة بعمق في

السياسة الأميركية، و لذا فنظرية "المؤامرة" مستمرة على مرّ الأجيال و الصراع لن يحل بوسائل سلمية ( حوار و تفاوض) و إنما بوسائل عسكرية، و من هذا المنطلق ليس من مصلحة الأنظمة تجاهل السباب الحقيقية لكثير من النزاعات و الصراعات السياسية القائمة في كثير من البلدان حتى و لو كانت غير إسلامية، و تجاهل هذه الأسباب لن يزيد الشعوب إلا ضعفا و عجزا و مزيدا من الدماء و الدمار و الخسائر

ايضا ان التعايش الذي يعني العيش والتعاون مع الآخر المختلف، تعني القبول بالتنوع والاختلاف والعمل على أساس القواعد المشتركة والمصالح المتبادلة، وقبل ذلك مصلحة البلد والامة والعمل على أساسها . وقد أكدت كافة المواثيق والوثائق الحقوقية والدينية ان التعايش هو التجسيد لمبدأ العدل والمساواة، فالناس سواء في الحقوق والواجبات، لذا كانت وثيقة الدين مصدر يرجع اليه للنظر في حل الكثير من أزمات التعايش بشكل خاص والمشاكل الاخرى السياسية والاقتصادية بشكل عام.

إن الاتجاهات المتحركة لتغيير العالم اليوم هي تكنولوجيا الاتصالات وتطور المعارف والعلوم التقنية الجديدة، وهذه التغييرات المتسارعة والمستجدات الطارئة التي يشهدها العالم تثير كثيرا من علامات الاستفهام و التساؤلات، عما سيكون عليه مستقبل المجتمع الإنساني ومصير العلاقات الإنسانية، وإذا أردنا أن نستشرف المستقبل يجب النظر إلى دوافعنا وغاياتنا والقوى والغرائز الأساسية التي توجهنا، بالإضافة لكافة التأثيرات التي نتعرض لها نتيجة حياتنا الاجتماعية والثقافية والعقائرية.

فمجال تكنولوجيا والإعلام والتواصل اليوم هو أهم العوامل التي تتحكم في مصير الشعوب بحيث تتم عملية تكوين الرأي عند البشر من خلال برامج معمقة للمعتقدات والأفكار الدينية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية، بما في ذلك العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية. وهذا التوجه الشبكي الاتصالي الجديد عن بُعد منح حرية واسعة جداً في التعبير الفكري والعقائدي والأدبي والسياسي والاجتماعي والفني، مما أتاح فرصة التواصل الثقافي والفكري والعقائدي العالمي، وبالتواصل تفعل قدرة آليات الانفتاح والاطلاع المعرفي داخل الساحة الفكرية العالمية.

➤ التعايش الديني



لقد أصبحت الحاجة إلى تكريس مبدأ التعايش الديني ضرورة ملحة في وقتنا الحالي لما وصلنا إليه من مظاهر العنف، وأدواته، وارتكابه بحق الإنسانية والإنسان عموماً في كل بقاع الأرض، وباتت الدعوة لأهمية التعايش الديني الكريم، هدفاً ومبتغى في آن.

إن الصراع بين الحضارات، والذي تعددت صورته لا يمكن أن يستمر، ولا يمكن أن يبقى أساساً للحياة بين الشعوب والأمم، لأنه إن استمر فهذا سينهي تلك الحياة، ويدمر أركانها معاً، ولا بد من نشر مبادئ العيش المشترك، وتطبيق تلك المبادئ بين تلك الأمم، دون أن يتم تهميش حضارة دون أخرى. وأن يكون التعايش بكل صورته الإيجابية قائماً ومصاناً من الجميع.

### ➤ مصطلح التعايش الديني

بالرجوع إلى الدلالة اللغوية للتعايش، نجد في المعجم الوسيط، تعايشوا : عاشوا على الألفة والمودة، ومنه التعايش السلمي، وعَاشَته: عاش معه. والعيش معناه الحياة.

وجاء تعريفه في القاموس الموسوعي الإسباني أوثيانو طبعة ١٩٩٦: التعايش من العيش، والتعايش هو العيش برفقة آخر أو آخرين، العيش مع بعض، صناعة الحياة الزوجية بين رجل وامرأة.

وإذا تتبعنا مدلولات مصطلح التعايش (COEXISTENCE) في هذا العصر، نجد أن البحث في هذا المصطلح يقودنا إلى جملة من المعاني مُحَمَّلةٍ بمفاهيمٍ تتضارب فيما بينها، ولكن يمكن تصنيفها في مستويات ثلاثة : سياسي Politician، اقتصادي economic، ديني Religious، وهو الأحدث، ويشمل - تحديداً - معنى التعايش الديني، أو التعايش الحضاري. والمراد به أن تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام العالم من دون استثناء، وهذا يعني قبول التعددية الدينية واحترام كل أطرافها، فدين الشخص لا يعتبر المصدر الوحيد والحصري للحقيقة، وبالتالي : يجب الاعتراف بوجود بعض الحقائق والقيم الحق يقية على الأقل في الأديان الأخرى.

وقد أوردت ويكيبيديا تعريفاً للتعددية الدينية: بأنها عبارة تدل على قبول الأديان المختلفة في مجتمع واحد. وقبول فكرة أن هناك صحة في تعاليم دينين أو أكثر؛ نظراً لأن قبول المفهوم القائل بأن ديانتين أو أكثر لديهما ادعاءات حقيقة

متبادلة صحيحة متساوية، قد يعتبر شكلاً من أشكال التسامح (وهو مفهوم نشأ نتيجة حروب الدين الأوروبية ) أو النسبية الأخلاقية.

إن تعريف التعايش هو في الوقت الحاضر إشكالية لتركيزه على سلبيات عدم الاعتداء، وعدم التدخل، وكذلك في منهجه المتمركز حول الدولة . وهو يفتقر إلى الطموح والرؤية، سواء من حيث إمكانيات العلاقات بين الدول، أو إمكانيات العلاقات بين المجموعات داخل الدول، حيث تحدث في الواقع معظم الصراعات العنيفة الحالية . وتواجه معظم الدول صعوبات كبيرة في الاستجابة للصراعات بين المجموعات الثقافية والدينية واللغوية والإثنية والسياسية داخل مجتمعاتها. وبدأ التعريف الجديد والموسع للتعايش، والذي استجاب لهذا الواقع الجديد، في الظهور في نهاية القرن العشرين. وعليه، فإن "التعايش" يصف المجتمعات التي يتم فيها تبني التنوع لإمكانياته الإيجابية، ويتم السعي لتحقيق المساواة بنشاط، والاعتراف المتبادل بين المجموعات المختلفة، ومن الواضح أنه لكي تكون العلاقات بين المجموعات الإثنية أو الدينية أو الاجتماعية المختلفة إيجابية ومستدامة، نحتاج إلى تجاوز مفهوم مجرد التسامح إلى تعريف التعايش الذي يتضمن المساواة والتنوع والاعتماد المتبادل، حيث يتجلى التعايش في العلاقات عبر الاختلافات المبنية على الثقة والاحترام والاعتراف المتبادلين، ويُفهم على نطاق واسع على أنه مرتبط بالإدماج والتكامل الاجتماعيين. ويركز مصطلح التعايش بشكل خاص على العلاقات بين المجموعات ووصف رؤية واقعية عن التماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي. ويمكننا بالتالي، أن نصل إلى تعريف جامع مانع عن التعايش بأنه: "تفاعل متبادل بين طرفين مختلفين في العادات أو المعتقد والدين، ويكون في المجتمعات المتنوعة الديانات والثقافات التي ينتمي أفرادها إلى أصول مختلفة في الثقافة أو الدين أو العرق.

### ➤ أسس ومظاهر التعايش الديني

إن التعايش الديني كما تبين لنا في تعريفه، ليس مصطلحاً نظرياً فحسب، وإنما يجب تجسيده عبر خطوات تطبيقية واقعية يكون لها صدق وتأثير لدى أطراف المجتمع الواحد، والعالم كافة أيضاً . وإن الكشف عن تعاليم أديان العالم الكبير، واحترام الحكيم والمقدس لجميع الأديان والخبرات الصوفية لكل عرق يجسد الوحدة الأساسية للإيمان التي تمكن الإنسان من تحقيق الوصول إلى الحقيقة، والواقع السلمي المراد في نهاية المطاف . وفي هذا المقال، نعرض كتابات هؤلاء القديسين والأنبياء الذين اقتربوا من المعرفة الروحية المباشرة، والذين أدركوا أن العمق والفهم الروحي للقيم الدينية هو ما يقرب الشعوب من بعضها ويلغي التنافر. وقد ورد في رسائل القديس بولس [٦] أن: "ما تلقناه ليس

روح العالم، بل الروح من الله، والشخص الذي لا يتمتع بالروح لا يقبل الأشياء التي تأتي من روح الله ولك نه يعتبراً حماقة، ولا يستطيع فهمها لأنهم يتم تمييزهم فقط من خلال الروح"٥.

وان كانت الديانة المسيحية بسمو أفكارها قد دعت إلى هذا العمق الروحي الذي يعكس المعاني الإنسانية العميقة التي تدفعنا لفهم المعنى الأصيل في الأديان، وقد أشار المؤرخ الإنجليزي ارنولد توي نبي إلى ذلك بقوله : " إن التاريخ الإنساني هو محاولة الروح قهر المادة" وفي الأديان آيات متعددة تشير لذلك "ملكوت الله في داخلكم". ولم يقتصر ذلك على الدين المسيحي، بل إن الإسلام دعا إلى ذلك العمق، وتجاوزه لضرورة احترام روح الآخر وما ترنو إليه تلك الروح؛ ومن مبادئ الإسلام المقررة أنه لا إكراه في الدين، بل الدين راجع إلى القناعة والاختيار، قال تعالى : " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ". ومن تكريم الإسلام للإنسان أن الأصل هو حرمة دم الإنسان لأي سبب كان قال تعالى: " مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنْ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ".

إن من يقرأ الدين بعقله لا بانفعالاته، سيدرك أنه لا يوجد دين قد دعا إلى نبذ الآخر أو رفضه؛ بل كل ما جاء في الأديان محور حول وضع أسس سليمة للتعايش بين الشعوب، لأن ذلك التعايش ضرورة ملحة؛ لتحقيق ما نرنو إليه من إنجاز مشروع السلام العالمي . ويذهب الكتاب المهتمون بقضية التعايش الديني إلى تحديد بعض الأسس المتفق عليها في كل الأديان لتجسد ذلك التعايش وتكريسه على أرض الواقع، ومن أهم هذه الأسس:

- "لا بد من وجود القناعة التامة والإرادة الحرة، والرغبة المشتركة بين أهل الأديان السماوية للتعايش؛ بمعنى أن تكون هذه الرغبة والإرادة والقناعة نابعة من الذات من غير أي تأثير خارجي عن الذات، كالضغوط المفروضة عليهم، مهما كان شأنها ومهما كانت أسبابها.
- التفاهم والاتفاق المشترك على أهداف التعايش وغاياته التي تخدم الإنسانية كلها، وتحقيق مصالحها العليا وعلى رأسها السلم العالمي والأمن والأمان مما يحول بينها، وبين نشوء النزاعات والحروب المختلفة فضلاً عن دفع الجور والظلم والاضطهاد، وردع الاعتداء على الشعوب والجماعات والأفراد الذي يصدر عن بعض السياسات التي تخترق حقوق الإنسان.

- التعاون المشترك من قبل أهل الأديان كلها والعمل الجاد؛ للوصول إلى تحقيق النتائج المرضية الحسنة والأهداف السياسية للتعايش، وهذا لا يتم غالباً إلا بناء على وضع مخطط تنفيذي يشترك فيه الجميع للوصول إلى المطلوب الأسمى.
- الاحترام المتبادل بين أهل الأديان كلها، ومنح الثقة لبعضهم البعض؛ من أجل الاستمرارية والتمكن من تحقيق أهداف التعايش وأغراضه، حيث لو حدث أي خلاف فيما بينهم، فليحتكموا إلى ما التزموا فيه من القدر المشترك الديني، أو القانوني المستوحى من جميع الأديان كلها، وهو القيم العظمى والمثل العليا التي اجتمعت عليها إرادة المجتمع الدولي". ومن الضروري بمكان، أن نعترف ببعض الأخطاء الكبرى في الأديان، والتي تجلّت عند بعض المتطرفين بعدم اعترافهم بالآخر ولا وجوده، ولا مصداقية دينه، وهذا خلق العنف ومظاهر الكراهية والرفض بين أبناء الديانات المختلفة، "أحد المشاكل الرئيسية بين المتطرفين المسلمين وغيرهم هو عدم احترامهم الاختلافات بين الأديان . ويطالب المسلمون بإصرار المسيحيين واليهود ليس بالاعتراف بالإسلام، وإنما بالإيمان الإسلامي، بمعنى أوضح يطالب المسلمون الآخرين بالتصديق على إيمانهم هم، في حين أن تعدد الأديان معناه أن هناك اختلافاً جذرياً في المعتقدات وتبقي القيم الإنسانية المشتركة وحق الفرد في اعتناق الدين الذي يريده هي الحاكمة للتعامل بين البشر"

وقد أوضح د . حنا عيسى، الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات : " إن أسس الحوار والتعايش بين الأديان تكون بضرورة نبذ العنف، والاعتذار المتبادل، والمعاملة بالمثل، بالإضافة لاحترام الاختلافات بين الأديان، والقبول غير المشروط للمواثيق الدولية."

وقد تجسد ذلك في الكتب السماوية، فنجد في الإسلام مثلاً الكثير من الآيات والتعاليم التي تشير إلى عمق مبدأ التعايش، ونجد أن المساحة المشتركة بين المسلم ين وأهل الكتاب مساحة واسعة، وإذا كان الإسلام قد منح في قلوب المسلمين متسعاً للتعايش مع بني الإسلام كافة؛ ففيه من باب أولى متسع للتعايش بين المؤمنين بالله . وفي الدين المسيحي دعت التعاليم المسيحية إلى مقاومة الشر بالسلام "لا تقاوموا الشر، بل من لطمك على خدك فحول له الآخر أيضاً، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك، فاترك له الرداء أيضاً."

وليست الكتب السماوية وحدها من دعت للتعايش السلمي، لأننا نقرأ ذلك عند جميع الشعوب بأطياف معتقداتها المتعددة. فمن غير الممكن أن يتمكن أي مجتمع من الانغلاق على نفسه دون أن يختلط مع باقي شعوب العالم بسبب

الاختلاف في الدين أو لأي سبب آخر . وإذا كنا نعيش عصر التطور التكنولوجي وتبادل المعلومات التي تؤثر في ثقافتنا وعلاقاتنا ونمط حياتنا، فإن الأمل مازال معقودا على أن تتمكن شعوب العالم من التعايش مع بعضها البعض بشكل سلمي، على الرغم من الاختلافات الدينية والمذهبية والقومية، مهما كانت درجة الاختلاف من النواحي الاقتصادية والعلمية أغلبية كانت أم أقلية.

### ➤ الآفاق والآمال المستقبلية لمفهوم التعايش الديني

إن التاريخ يبين أن الشرق الأوسط شهد ولادة ثلاث ديانات توحيدية : اليهودية والمسيحية والإسلام، كما إن أيضاً موطن العديد من الثقافات والأعراق والحضارات . وهذه الاختلافات بين الديانات هي التي ميزت تاريخ المنطقة غالباً مما تسبب في توترات واستقطاب وصراعات . ولقد استخدم الدين لأغراض غير دينية، وأصبح التطرف الديني، عاملاً رئيساً في إثارة الاضطهاد والحروب.

ونرى أن الشرق الأوسط هو في الواقع في المرحلة الأكثر أهمية في تاريخه الحديث . وإن الحياة مقدسة، وليس للإنسان الحق في إساءة استعمالها وإساءة معاملتها، وفي قتل الإنسان . ومثل هذا الفعل هو خطيئة ضد الله . ويجب علينا حماية قدسية الحياة وسلامتها وكليتها، وهي في النهاية البداية دعوة الله التي يجب أن تتحقق مع الشعور بالمسؤولية والمساءلة، ويجب علينا تعزيز ثقافة الحياة ضد ثقافة الموت.

ولا ننكر أن التنوع حقيقة هو منحة الله؛ وأنه سمة مهمة للخلق والحياة الإنسانية، ولهذا فهو مصدر للإثراء والتقدم، ولهذا يجب علينا تعزيزه وحمايته ، وتقبل واحترام الطريقة التي يفكر أو يؤمن بها الآخر ... ويصبح التنوع مصدراً للشر عندما يتحول إلى التشدد والتعصب ورفض الآخر . وأن التطرف هو شكل آخر من أشكال الشر . وحتى لو زعم بعض متطرفي الدين أنه يمتلك الحقيقة، إلا أن ذلك لا يخول له فرض قيمه على الآخرين، واستغلال المعتقدات الدينية لتحقيق غايات أيديولوجية وسياسية، وقتل الناس باسم الله لا يقبل به أي دين . لذلك، يجب أن نضم أصواتنا جميعاً لرفض التطرف بكل أبعاده ومظاهره التي تؤثر بقوة على المجتمعات الحديثة . ويجب علينا تعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل والتعايش السلمي بين الجميع

وفي محاولات مختلفة لتجسيد واقع مسالم بين الشعوب المختلفة تأسست مؤسسة التعايش في أمريكا في عام ٢٠٠٦ بهدف تعزيز التفاهم بين اليهود والمسيحيين والمسلمين من خلال التعليم والحوار والبحث . وتهدف المشاريع والبرامج

التي يدعمها Coexist إلى مساعدة أتباع هذه الأديان على تحسين علاقاتهم مع الأديان المختلفة. والعمل بالشراكة مع المنظمات ذات المستوى العالمي، والتي أظهرت قدرتها والتزامها في تعزيز التفاهم الأفضل بين المجتمعات الدينية؛ سواء من خلال البرامج والمعارض والمبادرات التعليمية الصارمة التي تجسد الـ خيال العام، أو عن طريق تعزيز المصالحة بين المجموعات التي تتعارض مع بعضها. وهكذا، فإن Coexist تبدأ برامج جديدة، وتحفز شراكات جديدة، وتدعم المشاريع الحالية التي تعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف.

لكن؛ لازالت الحروب ولم نرَ السلام الذي قُصِدَ ووافقت عليه الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات. فشلت هذه الاتفاقيات في تحقيق الهدف المنشود، لأن هذه المشاريع والخطط وهذه القوانين الإنسانية النظرية تفتقر إلى تلك القوة الأخلاقية والروحية الضرورية لتحقيق السلام الشامل. وتفتقر قوانين الإنسانية تلك إلى قوة الإدانة. وحتى القوانين الأخلاقية الإلهية لا يمكن أن تؤدي إلى سلام عالمي وتشكيل سلوك إنساني من أجل السلام الدولي، وهذا ما تفسره الحروب والنزاعات المستمرة وجسده الواقع المر بكل مظاهره.

يوضح القرآن الكريم مثلاً، أنه لا يوجد مجال للشك في أن المسلمين يجب أن يعتبروا التوراة والمزامير والإـ نجيل بمثابة كتاب الله الذي كشفه لموسى وداود ويسوع. يجب أن يؤمنوا بها، وبكل كتب الله دون أي استثناء. يجب أن يؤمنوا بجميع الأنبياء مثل النبي محمد. ويعتقد جميع الأتباع الحقيقيين لهذه الديانات العظيمة أن الله قد خلق الكون بأسره من لا شيء، وأنه يهيمن على كل ما هو موجود مع قوته المطلقة؛ ويؤمنون بالحياة بعد الموت والسموات والجحيم والملائكة، ويجب أن يؤمن أنه إلى جانب يسوع أو موسى أو محمد، أرسل الله العديد من الأنبياء والمرسلين مثل نوح وإبراهيم ويوسف على مر التاريخ، وهم يحبون كل هؤلاء الأنبياء.

وفي القرآن الكريم: "أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَآ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ."

وفي "إنجيل متى": نجد (وأما أنا فأقول لكم أحبوا أعداءكم باركوا لاعينكم أحسنوا إلى مبغضيكم وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويطردونكم).

فما نحن عليه الآن، هو بعد آخر من أبعاد الخطيئة التي نقترفها بحق أنفسنا والآخر بنبذه أو رفض معتقده، وهذا ينبئ بمستقبل تسوده الحروب والنزاعات والخلافات الكثيرة التي ربما تنهي السلام والوجود الإنساني قبل أن تنتهي، وتندثر

بمستقبل يسوده الصراع بين الشعوب، والحروب التي لا تتوقف، والتي تستنزف إمكانياتها وطاقاتها الاقتصادية والروحية معاً، لقد دفعنا ثمن إيديولوجيا مشوهة انتقصت من قيمة الحياة المتكاملة وابتعدت عن الإنسانية، وعن أجمل ثمارها.

وسائل الاتصال ودورها في تطور ثقافة التسامح والتعايش السلمي

ثالثاً: وسائل تطور التسامح والتعايش السلمي

### ➤ بيئة الاتصال التوعوي

ان الفرد حتى تصل بفرد اخر فإنه يستهدف عادة الوصول الى اتفاق عام او وحدة فكر بصدد موضوع الاتصال وبرى ارسطو ان الاتصال هو محاولة جذب الآخرين لتأييد وجهة نظر المتحدث (في حين برى جون ديوي الاتصال على انه عنصر لازم للحياة الاجتماعية لا تقوم بدونه ولا يتم نقل التراث الثقافي او تتمته الا به ويعرف دوركاييم الاتصال على انه نشاط اجتماعي يتسم بأنه تلقائي النشأة وانه ظاهرة عامة منتشرة ويمتاز بأنه ذو طبيعة تاريخية ومزود بالجبر والالزام وانه يتسم بالاجاذبية وعرف الاتصال بأنه العملية التي يقوم شخص ما بإرسال رسالة الى شخص اخر ويحصل منه على نوع من الاستجابة، اما التعريف الاجرائي للاتصال هو عملية اجتماعية الهدف منها احداث تفاعل بين الافراد او تبادل للأفكار والمعلومات بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن طريق وسائل الاتصال بمختلف انواعها.

إن فاعلية الاتصال الإنساني، تعد من الأمور الأكثر تعقيداً في بيئة الاتصال التي يصعب أحياناً التحكم فيها أو ضبطها، وذلك على تطورات مع مهارات الناس في التعاطي مع أي مصدر اتصالي، بشريا كان أو تقنياً . ودور التطور الذي يفرض على أي جهد اتصالي في العملية الاتصالية، أو "من يتم التعهد الاتصالي لوقايته من شيء ما، ويشمل بذلك كافة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توجد وقت مزاولة التعهد الاتصالي . إن إدراك القائمين بالعملية الاتصالية لتلك الظروف ووعيهم بردود الفعل المتوقعة بذاتها " شرط أساس لنجاح نسبي في أداء النشاط التعليمي والاتصالي.

فمثلاً لا يمكن للطالب أن يتلقى التعلّم بشكل جيد ويستفيد منه ما لم يتواجد في بيئة تشجّع على الإبداع وتحفز ال تفكير وتدفع بالفرد إلى آفاق من التعلّم القائم على التفكير الإبداعي والبعيد عن القوالب الجاهزة والمعلّبة، ولتوفير بيئة تعليمية جيدة فلا بدّ من وجود مجموعة من العناصر الأساسية التي تحفز على التعلّم ومنها.

- ١- وجود وسائل متعددة للتعليم تساعد على الحوار والمناقشة.
- ٢- وجود مكتبة متخصصة تحفز على البحث وتشجع على الدراسة.
- ٣- وجود قاعات دراسية تساعد على شيوع روح المناقشة والإبداع.
- ٤- إعطاء الفرصة للطلاب للمناقشة والحوار والإبداع والاختلاف، فالإبداع ينمو في أجواء الحوار ويموت في مهده في أجواء الدكتاتورية الصارمة.

ويعد التسامح القيمة الأساس التي يجب مراعاتها وتعلمها في البيئة التعليمية، الأمر الذي يدعو إلى نوع من التفكير في مبادئ جديدة لمضمون العملية التربوية، التي تأخذ بعين الاعتبار التعدد الثقافي واللغوي والعرقي . وتدفع بالعامل السياسي إلى التفكير النقدي وإرساء ثقافة الحوار.

فالبينة التعليمية هي مجال للاختيار وتقوية الحس النقدي والإبداعي لدى الشاب، وليس لتعلم جميع الأفكار والنظريات حتى في المجتمعات الديمقراطية، ففي ظل هذه الأخيرة فإن التعبير السائد بأن جميع الآراء تحترم غير صحيحة، فما يتم هو التعبير عن الآراء والأفكار والدفاع عنها والتصويت لها أو ضدها، فالجميع يتمتع بضمانات الحماية نفسها، غير أنه لا يعني هذا أن جميع الأفكار يتم احترامها إذا كان المقصود هنا قبول الآراء من دون نقدها أو رفضها، ففي الديمقراطية جميع الأشخاص يتم احترامهم على قدم المساواة ولكن ليس جميع الآراء.

إن المشروع المجتمعي الذي يجب أن تراهن عليه البيئة التعليمية هو مشروع يهدف إلى ترسيخ حق الاختلاف في الناشئة، وليس اختلاف الحقوق، وهذه النظرة للتسامح تتطلب قبول بعض الثقافات والمعتقدات التي يمكن ممارستها والتعايش معها شريطة ألا تتعارض مع القوانين أو حقوق الإنسان، وأن تكون لدى الناشئة القدرة على قبول رفض الآخر لأفكارهم ومعتقداتهم، وان يكون الإنسان متسامحا يعني القدرة على العيش مع الذين ننتقدهم ومع الذين ينتقدوننا.

### ➤ المناهج التعليمية

تعتبر المناهج الدراسية عماد العملية التعليمية وهي الوعاء الذي تقدّم من خلاله المعلومة للطالب ل كي يستوعبها ويستفيد منها مما يساعده في مسيرته العلمية، ويجب أن تكون المناهج الدراسية مصاغة بشكل يساعد الطلاب على الحوار والمناقشة وتحفيزه على إيجاد بيئة تساعد على الحوار وتشجع على ثقافة الحوار وقبول الآخر.



## ➤ بيئة العمل

الحديث يمتد ليشمل مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية، إذ يجب أن تشجّع على الحوار وسيادة ثقافة الحوار والمناقشة بين منتسبيها، ولا شك أن عقد المؤتمرات العلمية لمناقشة المواضيع الهامة هو أحد المحاور الأساسية لإشاعة أجواء الحوار ونشر ثقافة الحوار في المجتمع، ولعل إقامة تلك المؤسسات للمؤتمرات العلمية و الندوات وورش العمل واللقاءات العلمية والمهرجانات والاحتفالات ومختلف الأنشطة الثقافية والحوارية يعد استشعاراً رائداً في إشاعة أجواء الحوار وثقافة التسامح في المجتمع. فالحوار وثقافته لا يمكن أن ينموا إلا بالمناقشات والمؤتمرات واللقاءات العلمية.

رابعاً: وسائل الاتصال الحديثة ودورها في نشر التسامح والتعايش السلمي

## ➤ الإذاعات المسموعة والمرئية

ان التطور السريع الذي حدث في وسائل الاتصال جعلها من اهم الوسائل في العصر الحديث لاكتساب المعلومات والاتجاهات والمعارف والمساهمة فيتقدم المجتمعات ورفاهية حياة الناس. ونحن نعيش عصر السرعة في كل مجالات الحياة، وشملت السرعة في مظاهر التعبير الاجتماعي في التمتع التي فاقت مظاهر التعبير في العصور السابقة، إذ أدى التطور السريع في وسائل الاتصال الذي ساهم في انتشار هذه الوسائل ودخولها في كل مفاصل الحياة الإنسانية، اذ لا يخلو أي منزل او مؤسسة اجتماعية من وسائل الاتصال سواء على مستوى (التلفاز) او اجهزة الاستقبال (الصحون اللاقطة) او استعمال الانترنت لذا إن معرفة الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال (قنوات البث الفضائي، شبكة الانترنت) في المجتمع اصبح من الضروريات الذي يتيح لنا معرفة ما يترتب على هذا الدور من سلبيات او إيجابيات وبالتالي يمكننا من الاستفادة في عمليات التخطيط للبرامج التي تبثها هذه الوسائل وفي نوعيتها وكيفية توجيهها للتأثير في المجتمع بصورة تلائم مع الخطط الموضوعية.

لقد تطورت أدوات الإعلام السمعية والبصرية تطوراً واسعاً و سريعاً ليس على مستوى الإمكانيات المادية بل على مستوى المحتوى الإعلامي الذي تقدمه. و قد ازدادت تطوراً مع التقدم العلمي الذي وصلت إليه البشرية في عصرنا الحاضر، وازداد بالمقابل تأثيرها على الفرد والأسرة و المجتمع.

ولا شك أن للتلفزيون آثاراً إيجابية لعل من أبرزها دوره في زيادة مدركات المشاهد خاصة الشباب حيث يتعرف هؤلاء على كم كبير من المعلومات والأفكار والآراء مما يوسع من إدراكهم، فالفضائيات تقدم كثيراً من المعلومات

التي يمكن الاستفادة منها، هذا إضافة إلى أن مشاهدة التلفزيون تزيد من قدرة الشباب على التذكر والاستيعاب وتنمي لديهم الخيال والابتكار كما تسهم في بناء شخصيتهم من خلال إعطائهم حرية الاختيار والرقابة الذاتية وتعزز لديهم الاستقلالية والقدرة على إبداء الرأي والرغبة في الحوار من خلال محاكاة ما يقدم في التلفزيون. إن للإعلام دور هام في تغيير السلوك الإنساني وذلك بتغيير المعارف والقيم عن طريق المناقشة والإقناع. ويفترض على سبيل المثال، أنه في برامج الإعلام، تؤدي المعرفة إلى تغيير المواقف التي تؤدي بدورها إلى تغييرات سلوكية. والشباب عندما يستخدم الوسيلة الإعلامية ويعتمد عليها في مجال إشاعة ثقافة الحوار والتسامح يعكس حاجاته المعرفية والشخصية للمعلومة خاصة في ضوء تطور المستجدات الثقافية والاجتماعية مما يعني أن أسباب وجود تأثير واتجاه إيجابي نحو الوسيلة الإعلامية في مجال إشاعة ثقافة الحوار والتسامح إنما يعبر عما تشبعه من حاجات لدى الشباب وتؤكد دور الوسيلة الإعلامية الرئيس في حياته بعيدا عن الترفيه وقضاء وقت الفراغ بحيث يتوقع الشباب من خلال متابعة وسائل الإعلام يعود للعائد المتوقع منها في مجال إشاعة ثقافة الحوار والتسامح، وهذا ما يفسر لنا وجود عدد من الشباب في المجتمع العراقي يخسر ماديا مقابل متابعة الوسيلة الإعلامية (الإنترنت) نتيجة لما يتوقعه من عائد من جراء اهتمامه بمتابعة هذا النوع من الوسائل الإعلامية في مجال زيادة وعيه الثقافي والفكري والاجتماعي(٢٣).

### ➤ الإنترنت

تعدّ شبكة المعلومات الدولية Internet من أبرز المستحدثات التكنولوجية التي فرضت نفسها على المستوى العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، حتى أصبحت أسلوباً للتعامل اليومي، ونمطاً للتبادل المعرفي بين شعوب العالم، كما أن الانتشار السريع لهذه الشبكة جعلها من أهم معالم العصر الحديث، حتى إن البعض أطلق على هذا العصر (عصر الإنترنت)؛ لما أحدثته هذه الشبكة من آثار عميقة، وتغيرات جذرية في أساليب وأشكال التواصل في شتى مناحي الحياة. كما تعدّ الإنترنت ثورة علمية في مجالات الاتصالات البشرية؛ لكونها توفر سهولة الاتصال الفكري بين مستخدميها مقارنة بوسائل نشر المعلومات الأخرى التي تعدّ عالية الكلفة ومحدودة النطاق، وتستغرق وقتاً أكبر لإتمام الاتصالات. وشبكة الإنترنت أحد مصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وأوسعها انتشاراً، فضلاً عن كونها جامعة مفتوحة يستفيد منها طلاب العلم والمعرفة، وتعقد من خلالها لقاءات وندوات ومؤتمرات في جميع أنحاء العالم، ومن خلالها تنمو العلاقات الإنسانية بشتى أنواعها بلا حدود أو قيود مفروضة.

أن ثورة الإنترنت غيرت من الفكر الإنساني، وفرضت على المهتمين بالحوار محاولة توظيف تكنولوجيا الاتصال بواسطة الإنترنت في المناظرة عن بعد، كمنهج حوارى فريد يساعد على تغيير الفكر والعقلية والإبداع في المهارات الذاتية. ان تدفق المعلومات والاتصال يفسح المجال أمام وسائط الاتصال لترسيخ أسس التفاهم والحوار بين مختلف الثقافات للتعبير عن نفسها بكل حرية، فهل استطاعت ثورة الاتصال بألياتها المختلفة تعزيز قيم الحوار وعقد ميثاق شرف عالمي يتم التأكيد من خلاله على التكافل والتداخل بين حرية التعبير واحترام العقائد والرموز الدينية، هل تمكنت ثورة تكنولوجيا الاتصال من التصدي للمواقف السائدة والمزاعم فيما يتعلق بالمتعصبين لعقائدهم وأفكارهم وهم كثر، ألا يمكن لوسائط الاتصال الجديدة أن تتجاوز التصورات النمطية الموروثة بين الأديان والمذاهب والثقافات والحضارات، وتبديد الجهل الذي يغذي سوء الظن بالآخرين وينمي الحقد ضدهم، وبالتالي هل هناك من أمل في ترشيد وسائل الاتصال وتوجيهها لتعزيز روح التسامح والقبول بالاختلاف بحيث يصبح التنوع فضيلة وفرصة للتفاهم.

لقد أسهمت شبكة الإنترنت في توسيع دائرة الجدل حول موضوع القيم، بما تتيحه للباحث من فرص كبرى لاقتصاد الجهد وتركيز بؤر البحث والاستطلاع، اذ من خلال البحث بالانترنت، يتوصل الباحث لمعلومات بحثه، وينطلق الغوص الفكري بين دروب المعرفة، وزيارة المكتبات الكبرى والاطلاع على أحدث النتائج العلمية في حقل تخصصه، الذي يحيله في كثير من الأحيان بالمنهج الترابطي على تخصصات أخرى، يتخطى معها كل الحواجز الجغرافية والثقافية والعقائدية التي حالت منذ فجر التاريخ دون انتشار الأفكار، وتلاقح الثقافات، وتبادل المعارف حول الأديان والمذاهب. فالיום تمر مقادير هائلة من المعلومات عبر هذه الحدود على شكل إشارات إلكترونية لا يقف في وجهها شيء، وفي ذلك الكثير من نواح إيجابية وأخرى سلبية.

### ➤ الصحف والمجلات

تلعب الصحافة بأنواعها المختلفة دورا كبيرا في صناعة الوعي وتشكيل الرأي العام، التلفزيون والاذاعة والصحف والجرائد ومواقع التواصل الاجتماعي هي اليوم من يقود العالم عبر توجيه الجماهير ودفعهم الي تبني سياسات محددة تجاه قضايا معينة.

ان كبريات الصحف والتقنوات العالمية لها تأثيرها الأكبر في القرارات الدولية وسياسات الدول المؤثرة، كما أن لها دور كبير في توجيه الشعوب ومواقفهم ازاء الأحداث التي يشهدها العالم . وبناء على ذلك فالإعلام لابد ان يتحمل

مسؤولياته تجاه الوطن من خلال توعية المواطنين في بناء بلدهم ورفع مستوى وعيهم تجاه المصالحة ونشر ثقافة السلام المبنية على الحوار والنقد البناء والتسامح لما لها من أثر كبير على تنمية الأفراد ونهضة البلاد . وتتجلى مسؤولية الصحافة تجاه الوطن والمواطن في أوضح صورها من خلال اعداد النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية وكيفية توجيه الأسئلة وتوزيعها على الحضور.

لا يعني ذلك اننا نطالب اخفاء المعلومات واللعب بوتر الانتقاء بحجة الخطر على الأمن القومي . بالعكس نعتقد ان كل موضوع قابل للنشر وطرحه للنقاش ما لم يجرمه القانون لكن فقط ينبغي على المذيعين ومقدمي البرامج الحوارية الإلتزام بالمنهية وقواعد الحوار وأدابه حتى يكونوا قدوة للآخرين وبهدف ان تترسخ قيم الحوار وقبول التنوع الفكري في اذهان المواطنين كإسلوب لإنهاء خلافاتهم سياسية والاجتماعية . ويجب على مقدمي البرامج الحوارية ان يحثوا ضيوفهم على استخدام فن الحوار والاقناع وسيلة لهزيمة الخصم وليس بالمصارعة واستخدام الألفاظ النابية، وقال رسول الله - صلى الله عليه واله وسلم: “ ليس المؤمن بالطعان، ولا باللعان، ولا الفاحش، ولا البذيء .

خامساً: دور المؤسسات الإعلامية في نشر ثقافة التسامح ومكافحة التطرف

تعد المؤسسات الإعلامية من أكبر المؤسسات الاجتماعية والثقافية تأثيراً في نشر ثقافة التسامح ومحاربة التطرف أو العكس، فالمؤسسات الإعلامية أصبحت أكثر وسائل التواصل البشري تأثيراً في صناعة الثقافة، وتشكيل الوعي، وتحديد توجهات البشر في مختلف المجتمعات، وذلك بحكم قدراتها الواسعة والمؤثرة في نشر المعلومات بكافة أشكالها إلى جماهير واسعة من الناس بسرعة فائقة، من خلال البرامج الإخبارية والترفيهية والتسويقية والدينية والثقافية المختلفة، ولكي تحقق وسائل الإعلام دورها المنشود في نشر قيم التسامح ومكافحة التطرف، فلا بد من استنادها لاستراتيجية شاملة وبعيدة المدى تحدد من خلالها مجموعة أهداف تعمل جميع الأطراف الإعلامية والمجتمعية على تحقيقها بشكل مشترك، وقد دلت الدراسات على أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وفي التنشئة الاجتماعية وفي غرس القيم الثقافية ونشر الوعي بالآخر، وبالتالي فهي محرك رئيس لتعزيز قيم التسامح ومحاربة التطرف.

## الدستور المصري ومفوضية عدم التمييز

لا شك أن دستور ٢٠١٤ قد نص على ضمانات غير مسبقة للمساواة، وعدم التمييز بين المواطنين، بل أكد في مادته رقم ٥٣ على إلزام الدولة بإنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض، ولا نجد أبلغ من إقرار هذا القانون كي يكون درع مصر في الرد على هذه الترهات.

وقد تقدم عدد من النواب بعدد من مشروعات القوانين التي مازالت قيد المناقشة في اللجنة الدستورية والتشريعية دون الانتهاء منه، وهو ما يترك فراغاً تشريعياً لا مبرر له لمهاجمة الدولة المصرية، بينما الإسراع في إقراره يغلق هذا الباب نهائياً ويخرس الألسنة المغرضة في هذا المجال.

لقد نص الدستور في المادة ٥٣ منه على: المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض

و لقد نصت المادة صراحة على إنشاء مفوضية لمكافحة جميع أشكال التمييز التي نصت عليها المادة، ونحن نرى أن قانون إنشاء المفوضية، لا بد أن يكون من أولويات البرلمان المصري لمكافحة جميع أشكال التمييز الموجودة في المجتمع المصري في الوقت الحاضر، و منها التعرض للكنايس واستهداف أشخاص بسبب دينهم أو معتقدتهم، واستهداف النساء في المجالين العام والخاص، سواء عن طريق العنف أو التمييز المبني على أساس الجنس أو النوع وتهميش دور النساء في المشاركة السياسية، وضعف التشريعات القانونية للتصدي لمثل هذه الممارسات، وعجز الدولة في التصدي أو طرح حلول للمشكلات العرقية المتفاقمة في الأونة الأخيرة، التي تسببت في إزهاق أرواح كثير من المواطنين المصريين.

كما تأتي المفوضية لتضمن تجريم كافة أنواع التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العقيدة أو الجنس أو الاصل أو اللون أو اللغة أو الاعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي.

أيضا يجب ان يأتي القانون الخاص بالمفوضية ليوضح أن الحض على الكراهية يعاقب عليه القانون.

من هنا نستطيع القول انه يجب علي الدولة وضع سياسات وبرامج تكفل المساواة وتمنع التمييز بين المواطنين كما نوه بذات المادة على أنه يجوز إقرار بعض القواعد والإجراءات التي تمنح تمييزا إيجابيا لبعض الفئات بشرط أن يكون هذا التمييز متسقا مع الأهداف المشروعة التي يرمى إلى تحقيقها.

كما يرمي قانون المفوضية المقترح الي وضع شرطا في شأن الشروط والمؤهلات الضرورية والملازمة لممارسة عمل أو وظيفة معينة بأن لا يتخلل هذه الشروط ما يهدر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص أو يعد تمييزا.

### وفيما يلي مقترح القانون الذي تتم مناقشته في مجلس النواب ولم يقر حتى الان (المادة الأولى)

تنشأ مفوضية تسمى "مفوضية مكافحة كافة أشكال التمييز" تتبع مجلس النواب، وتهدف إلى القضاء على كافة أشكال التمييز طبقاً لأحكام الدستور.

وتكون للمفوضية الشخصية الاعتبارية، ويكون مقرها الرئيسي في مدينة القاهرة، ولها الحق في فتح فروع وإنشاء مكاتب في محافظات الجمهورية وتتمتع المفوضية بالاستقلالية في ممارسة مهامها وأنشطتها واختصاصاتها

### (المادة الثانية)

تشكل المفوضية من رئيس للمفوضية ونائب وخمسة وعشرين مفوض ويحل نائب رئيس المفوضية محل رئيس المفوضية في حال غيابه.

ويراعى في اختيار أعضاء المفوضية أن يكونوا من الشخصيات العامة المشهود لها بالخبرة والاهتمام بالقضايا التمييزية، أو من ذوي العطاء المتميز في هذا المجال.

ويصدر بتشكيل المفوضية قرار من مجلس النواب لمدة خمس سنوات يكون أعضاء المفوضية غير وارد عزلهم خلال تلك المدة، على أن يكون من حق رئيس الجمهورية تعيين كل من: آخر رئيس لمحكمة النقض، آخر رئيس لمحكمة الاستئناف، وآخر رئيس لمحكمة القضاء الإداري.

(المادة الثالثة)

تختص المفوضية في سبيل تحقيق أهدافها بما يأتي:

- تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ودراستها.

- إنشاء مكتب قانوني تابع للمفوضية لمساعدة الناجين من التعرض لمشكلات تمييزية، وإعداد الأبحاث القانونية.

- إنشاء مكتب لفض النزاعات، ويختص بتسوية النزاعات المتعلقة بالقضايا التمييزية فيما عدا البلاغات التي لا يجوز فيها الصلح طبقاً للتشريعات المصرية.

- إحالة الشكاوى لمكاتب النيابة العامة المختصة للتحقيق فيها طبقاً للمادة السابعة من هذا القانون، مع إرفاق تقرير المفوضية عن ملف الشكوى.

- في حالة عرض مشكلة على المفوضية لا تتضمن أية حقوق قانونية قابلة للتنفيذ، فعلى المفوضية تقديم تقرير لمجلس النواب بالنقاط الأساسية للشكوى مضاف إليها توصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

- تلتزم المفوضية خلال أول ثلاث سنوات من عملها بتنقية التشريعات المصرية بما يتطابق مع المادة ٥٣ من الدستور، عن طريق طرح مشاريع قوانين على مجلس النواب، على أن يلتزم البرلمان بأن يناقش المقترح في مدة لا تتجاوز ٦ أشهر واتخاذ إجراء بشأنه.

- متابعة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتمييز، والتقدم إلى الجهات المعنية بالمقترحات والملاحظات والتوصيات اللازمة لسلامة التطبيق.

- إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالقضايا التمييزية وإجراء الدراسات في هذا المجال.

- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بالقضايا التمييزية، والتعاون في هذا المجال مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي لشئون الإعاقة وغيرهما من المجالس والهيئات ذات الشأن

(المادة الرابعة)

يجتمع أعضاء المفوضية بدعوة من رئيس المفوضية مرة على الأقل كل شهرين، أو كلما رأى رئيس المفوضية ضرورة لذلك، ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

(المادة الخامسة)

تشكل بالمفوضية خمسة مكاتب لتقوم بمهامها على النحو الآتي:

- مكتب المفوض لمكافحة كافة أشكال التمييز بسبب الدين أو العقيدة.

- مكتب المفوض لمكافحة كافة أشكال التمييز بسبب الجنس.

- مكتب المفوض لمكافحة كافة أشكال التمييز بسبب الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة.

- مكتب المفوض لمكافحة كافة أشكال التمييز بسبب الإعاقة.

- مكتب المفوض لمكافحة كافة أشكال التمييز بسبب المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي

على أن يتولى عضوية كل مكتب خمسة أعضاء من أعضاء المفوضية يختاروا من بينهم رئيس للمكتب

وللمفوضية إنشاء مكتب خاص أو مؤقت لمباشرة عمل معين يحدد في قرار إنشائه.

(المادة السادسة)

على أجهزة الدولة معونة المفوضية في أداء مهامها، وتيسير مباشرتها لاختصاصاتها، وتزويدها بما تطلبه من بيانات أو معلومات تتصل بهذا الاختصاص. وللمفوضية دعوة أي ممثل لهذه الأجهزة للمشاركة في أعمالها واجتماعاتها دون أن يكون له حق التصويت.

(المادة السابعة)

تخصص النيابة العامة والنيابة الإدارية مكتب مختص في كل نيابة كلية، يكون اختصاصه النظر في القضايا المحالة إليه من المفوضية.

(المادة الثامنة)

تستعين المفوضية بعدد كاف من العاملين المؤهلين، ويلحق بها من الخبراء والمتخصصين من يلزم لأداء مهامها والنهوض باختصاصاتها.

(المادة التاسعة)



تكون للمفوضية موازنة مستقلة تشتمل على إيراداتها ومصروفاتها، وتبدأ السنة المالية وتنتهي مع بداية ونهاية السنة المالية للدولة.

(المادة العاشرة)

تتكون موارد المفوضية مما يأتي:

- الاعتمادات التي تخصص للمفوضية في الموازنة العامة للدولة.

- الهبات والمنح والإعانات التي تقرر المفوضية قبولها بأغلبية ثلثي أعضائها على الأقل وينشأ حساب خاص لحصيلة هذه الموارد في أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، ويراعى ترحيل الفائض من هذا الحساب في نهاية كل سنة مالية إلى موازنة المفوضية للسنة التالية.

(المادة الحادية عشر)

تلتزم المفوضية برفع تقرير نصف سنوي لمجلس النواب عن أنشطتها وأداء مهامها في تلك المدة، ثم تقدم تقرير ختامي في آخر مدة دورة المفوضية كل خمس سنوات.

(المادة الثانية عشر)

تضع المفوضية لائحة لتنظيم العمل فيها، ولائحة لتنظيم شئون العاملين والشئون المالية والإدارية.

(المادة الثالثة عشر)

رئيس المفوضية هو من يمثل المفوضية بعلاقتها بالغير وأمام القضاء.

(المادة الرابعة عشر)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

### الخاتمة

ومما سبق فإن الاختلاف الذي هو لازمة من لوازم الانسان، وسنة كونية واجتماعية، ليس مدعاة للشقاق والنزاع والاحتراب، وانما هو يؤسس للتعايش والتعاون، ولقد أوجد الدين الاسلامي جملة من المبادئ التي تؤسس لحالة التعايش الاجتماعي والانساني، واهم مبادئ التعايش الآتي:

➤ التعارف وكسر حواجز الجهل المتبادل، وتعميق عوامل الوئام الاجتماعي.. ولعلنا لا نبالغ حين القول، بان الحوار بين البشر هو الوسيلة المثلى للتعارف واطاءة النقاط المظلمة في العلاقات بين البشر، لذلك أكد القرآن الحكيم على هذه

القيمة، واعتبر ان التعدد والاختلاف الموجود بين البشر، ليس من أجل الاستعلاء والانزواء، وإنما هو من أجل التعارف وكسر حواجز الجهل المتبادل وصولا الى تعميق عوامل واواصر التفكير الحر والسليم .. قال تعالى {ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم}.

ويشير الدكتور طه جابر العلواني إلى أهمية مبدأ التعارف في عملية التعايش والاستقرار بقوله: إن المسلمين لا يقبلون مبدأ احترام خصوصيات الآخرين فحسب، بل انهم يطالبون أنفسهم والآخرين بالوقوف مع الداعين لحماية الخصوصيات، خصوصيات الشعوب على تنوعها، من لغات، وتاريخ، وآداب، وثقافات لكن لا من أجل تحويلها إلى ما يشبه العوازل الخرسانية بين البشر، وبين الأمم، بل من أجل مساعدة البشر، كل البشر، على ادراك انسانيته المشتركة، ونسبيتهم، وايجاد حالة التعارف المؤدية الى التآلف، الذي يقود الى التعاون، على تعزيز ما عرف في الاسلام بالمعروف، و اضعاف ما عرف فيه ايضا بالمنكر . والمعروف ما تعرفه البشرية، ويمكن أن تتعارف عليه جميعا، وتتبناه، والمنكر ما تنكره الفطرة، وترفضه طبيعتها، ولا يمكن للناس ان يجتمعوا عليه، أو أن يقيموا بنيان حياتهم على جرفه الهار، أو أسسه المهترزة، فالاختلاف ليس سببا للجفاء والتباعد، والتباين في وجهات النظر، لا يلغي الجوامع المشتركة بين بني الانسان، وتعدد الاجتهادات ليس مدعاة للنزعة والنفى، وانما كل هذا يؤسس للانخراط في مشروع التعارف والفهم المتبادل، حتى نشترك جميعا في بناء حياتنا على أسس العدالة والتعاون على البر والتقوى .. فالله خلقنا من نفس واحدة مهما اختلفت احوالنا والواننا وافكارنا، وهذا بطبيعة الحال يقتضي منا جميعا العمل على ارساء معالم التعارف المباشر على بعضنا البعض، ونبذ كل اشكال القطيعة والجفاء والتباعد .. اذ يقول تعالى {ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساءً } . فنحن جميعا اسرة واحدة ممتدة، لذلك علينا توطيد اواصر هذه الوحدة بالمزيد من التعارف والتواصل، فالدين الاسلامي يرسى مبدأ التعارف المفتوح على كل المبادرات والابتكارات لانجاز مفهوم التعايش والاستقرار الاجتماعي . اذ انه لا يمكننا ان نحقق مفهوم التعايش السلمي بدون التعارف، فهذا المنهج هو الذي يزيل الالتباسات، وينجز الأسس النفسية والسلوكية للحوار والتواصل والتعاون..

➤ التعاون، اذ اننا مطالبون ان نوصل مفهوم التعارف بيننا الى مستوى متقدم يؤهلنا نفسيا وعمليا للتعاون، حيث إننا لثمجتمعات، لا يمكن ان نثبت مفهوم التعايش السلمي بدون تطوير مستوى التداخل والتعاون بين مكونات الأمة والمجتمع والوطن.

إذ أن وحدة المجتمعات، بحاجة الى تشابك مصالح مكوناتها، وتتعاون اطرها ومؤسساتها في سياق تعميق هذا الخيار، وتجذير مشروع التعايش السلمي.

ولا ريب ان اطلاق العنان للنفس، لاتهام الآخرين وتحميلهم ما لم يقولوه او يؤمنوا به، يعد احد الأسباب الجوهرية التي تحول دون التعاون على البر والتقوى بين مكونات الأمة والوطن.

فالتعاون بحاجة الى صفات نفسية وسلوكية متبادلة قوامها الرحمة وحسن الظن والثقة والتسامح وقبول ال  
المخالف، حيث إن هذه الصفات، تخلق مناخا اجتماعيا مؤاتيا الى التعاون والتعاقد والتضامن فليس من المعقول، اننا على المستوى النظري ننتمي الى شرعة التيسير والرحمة، ولكننا على المستوى الواقعي نسرف في التشدد والغلو والتطرف.

وإذا توفرت في بعض حقبة التاريخية بعض مظاهر الاسراف المذكورة، نحن بحاجة الى تجاوزها معرفيا وفلسفيا واجتماعيا، ونعمل معاً على تنقية واقعنا بكل روافده من عوامل الغلو واسباب التشدد التي لا تتسجم ومقتضيات سماحة الاسلام ورحمته.

من هنا فان التعاون يقتضي التمسك بحرية الرأي ونفي الاكراه والاضطهاد، و توفير كل مستلزمات البحث والحوار الحر والموضوعي، وذلك لأن الاكراه بكل صنوفه وأشكاله، يخلق واقعا نفسياً واجتماعياً يحول دون التعاون، حيث ستسود حالات الخوف وغياب الثقة المتبادلة وازدياد وتيرة الهواجس المجهضة لكل فعل وممارسة تضامنية، وتعاونية.

➤ العدل وذلك لأن ت جاوز حقوق الآخرين، والتعدي على خصوصياتهم، يفضي الى غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولا تعايش سلمي بدون استقرار، ولا استقرار بدون عدل بحيث يعطي كل ذي حق حقه، لذلك فان من المبادئ الأساسية للتعايش السلمي، هو ترسيخ مبدأ العدالة في الواقع الاجتماعي بحيث يسود هذا المبدأ الذي هو اساس الاستقرار في العلاقات الاجتماعية وانماط التواصل بين مختلف شرائح وفئات المجتمع، والعدالة كقيمة كبرى، لا يمكن ان تسود في اي مجتمع، إلا اذا عمل كل فرد على تركيبة نفسه وممارسة دوره وتحمل مسؤوليته وعمل على تطوير وتنمية واقعه، وذلك لأن ال جذر النفسي للعدالة، هو خلو النفس من الأحقاد الناتجة عن الحسد والكراهية والقسوة، ومن خلوها من المطاعم الناتجة من حب الدنيا والحرص عليها والاغراق في الشهوات، فيكون العدل نتاج

المحبة والرحمة واحترام الآخرين والثقة بهم وبامكاناتهم وكسبهم، لذلك نجد أن الذكر الح كيم يأمرنا بممارسة العدالة في كل دوائرنا، اذ يقول تبارك وتعالى { ياأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون } فإذا كنا جميعا نروم الاستقرار، ونتطلع إلى التعايش السلمي، فلا بد أن نعمل على توطيد أركان العدل في الواقع الاجتماعي ، لأن العدل في كل مجالات الحياة، هو بوابة الاستقرار، ومبدأ وجوهر التعايش السلمي، وعليه فإن الاختلاف بكل مستوياته، ينبغي ان يقودنا الى النزاع والشقاق، بل الى التبادل والتداول والاحترام المتبادل،

ولكي تتحول حالة التعايش بين مكونات المجتمع وفئاته المتعددة، الى حقيقة راسخة وثابتة، نحن بحاجة الى الالتزام بهذا الثالوث القيمي (التعارف، التعاون، العدالة) فهي مبادئ التعايش الراسخ، وبها نتمكن من حماية وحدتنا ومكاسبنا، والعمل على تنمية واقعنا في كل الحقول والمجالات.

- إطلاق قنوات ومؤسسات صحفية وإلكترونية متخصصة في بناء ثقافة التسامح ومكافحة للفكر الإرهابي والمتطرف، باللغة العربية وتكون موجهة لجميع شرائح المجتمع.
- إطلاق برامج تأهيل وتدريب إعلامي فكري للإعلاميين لتمكينهم من التفاعل الناجح مع قضايا الفكر المتطرف، من خلال تبني خطاب إعلامي يدافع عن قيم التسامح والعيش المشترك ويحارب الفكر الإرهابي المتطرف.
- إطلاق برامج استقطاب الصحفيين والمؤثرين العالميين للحضور إلى المنطقة العربية، والإطلاع على واقع التسامح والتعايش المشترك في بعض النماذج المشرفة في المنطقة.
- تعديلي المناهج الجامعية في الإعلام والاتصال لتتضمن مفردات مهمة في نشر التسامح، ومكافحة التطرف عبر وسائل الإعلام.
- إنشاء مرصد إعلامية لمتابعة التغطيات الإعلامية العربية والعالمية للفكر المتطرف واتجاهات أي العام بناء على منهجيات تحليلية حديثة.
- بناء علاقات تشاركية بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية، لتوفير دفق فكري من تلك المؤسسات إلى الفضاء الإعلامي.
- إطلاق حملات إعلامية مركزة عبر وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية والإلكترونية، للتوعية بقيم التسامح والتحذير من الفكر المتطرف.

- الاستفادة من المؤسسات والمنتديات التي تتبنى المبادئ المشار إليها ونشر ما يصدر عنها، بما في ذلك اعداد برامج حوارية ومسلسلات إذاعية وتلفزيونية، وتشجيع الكتاب والمفكرين لتناولها في كتاباتهم
- تشجيع المؤسسات الإنتاجية والأفراد على إنتاج برامج ثقافية تركز على التسامح والاعتدال وتقبل الآخر وتشجع حوار الحضارات.

### المراجع

١. القرآن الكريم و بعض النصوص الانجيلية
٢. التعايش السلمي، موقع ويكيبيديا
٣. علي عطية الكعبي، التعايش السلمي بين الأديان السماوية في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى نهاية دول الطوائف، مكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ط١ ٢٠١٤، ص ٣٦
٤. بولس الطرسوسي ويعرف عند المسيحيين بأنه بولس الرسول أو القديس بولس وأحد قادة الجيل المسيحي الأول وينظر إليه البعض على أنه ثاني أهم شخصية في تاريخ المسيحية بعد يسوع نفسه. يعرف من قبل المسيحيين برسول الأمم حيث يعتبرونه من أبرز من بشر بهذه الديانة في آسيا الصغرى وأوروبا، وكان له الكثير من المريدين والخصوم على حد سواء.
٥. عبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي، التعايش الإنساني والتسامح الديني، دراسة تأصيلية، ص١٥
٦. دنيا الوطن، د. حنا عيسى، أساس التعايش الديني احترام الاختلافات بين الأديان، ٢-٦-٢٠١٧
٧. أسس الحوار والتعايش بين الأديان ١، مجدي خليل، الحوار المتمدن-العدد: ١٦٩٠ - ٢٠٠٦ / ١٠ / ١
٨. علي عطية الكعبي، التعايش السلمي بين الأديان السماوية في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى نهاية دول الطوائف،
٩. أنور متي هداية، التعايش السلمي في المجتمعات المتحضرة، <http://www.ankawa.com>
١٠. مونيك ديكسو، أفلاطون: الرغبة في الفهم، ترجمة حبيب الجربي، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس ٢٠١٠، ط١

١١. محمد محفوظ، في معنى التسامح، التسامح وفاق السلم الاصيلي، بحث ضمن كتاب التسامح وجذور اللاتسامح، ط١، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٨٣.
١٢. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٠.
١٣. جابر عصفور، عن التسامح، مجلة دبي الثقافية (دبي)، العدد ٢٥ (تموز / ٢٠٠٧).
١٤. محمد احمد حسونة بك ومجد خليفة التونسي، التسامح في الاسلام، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٨.
١٥. جابر عصفور، اتساع مفهوم التسامح، مجلة دبي الثقافية (دبي)، العدد ٢٦ (تموز / ٢٠٠٧).
١٦. عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي، ط١، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٥.
١٧. هادي نعمان الهنتي، الاتصال الجماهيري، المنظور الجدني، الموسوعة الصغيرة، العدد ٤١٢، دار الشؤون العامة، بغداد، ١٩٩٨.
١٨. فتح الباب عبد الحليم، وسائل الاعلام والتعليم، القاهرة، ١٩٩٨.
١٩. ربحي مصطفى ومجد عبد الديس، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار الصفاء، ١٩٩٥.
٢٠. مازن مرسل، خطاب الفضائيات والتغيير الاجتماعي، بحث منشور على شبكة الانترنت، ٢٠٠٦.
٢١. أحمد حسن خميس، كل شيء عن استخدام الإنترنت، مكتبة خوارزم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٢. كيف ترسخ أدب الحوار والنقد- مجلة الفرقان WWW.al.forqan.net